أصول وتاريخ

الفــرق الإسـلاميـة

جمع وترتيب

مصطفى بن محمد بن مصطفى

1424 هـ - 2003 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فى هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ [1]، ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾ [2]، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ [3].

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار.

أما بعد ...

فقد بعث الله تعالى محمداً ﷺ برسالته الخاتمة إلى العالمين، فختم به الرسل، وختم برسالته الرسالات،

---

1 () آل عمران: 102.
2 () النساء: 1.
3 () الأحزاب: 70، 71.

فبلّغ رسول الله الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الغمة، وجمع الكلمة، وبيّن للناس دين الله القويم، وصراطه المستقيم، فآمن به واتبعه من وفقهم الله تعالى فنالوا سعادة الدارين، وتنكب طريقه أهل الضلالة فباءوا بشقاوة الدارين، ولقى رسول الله ربه، وأمة الإسلام متحدة الكلمة، مجتمعة الرأى، راسخة البناء، شرعها كتاب الله وسنة رسوله، وشعارها لا إله إلا الله محمد رسول الله.

ولقد ظلت الأمة على عهد رسول الله وقدر غير قليل من عهد أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين مجتمعة على كلمة سواء تعتصم بحبل الله من نوازع التفرق، ودواعى التشتت ملتزمة قول الله تعالى ﴿**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**﴾[1]، محققة قول الله سبحانه فى وصفها: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون**﴾[2].

ثم ما لبث المسلمون أن اتبعوا سنن من قبلهم، وساروا على درب الأمم التى مضت كما أخبر رسول الله **(لتتبعن سَنَن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم)** رواه البخارى وغيره، فتفرقوا واختلفوا

---

1 () الأنبياء: 92.

2 () آل عمران: 110.

وأصبحوا شيعًا، كل حزب بما لـديهم فرحـون، وصـدق فيهم قول النَّبى **(افترقت اليهود على إحدى أو اثنـتين وسـبعين فرقـة، وافـترقت النصـارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفـترق أمتى على ثلاث وسـبعين فرقـة)** رواه أبـو داود من حديث أبى هريرة[1].

وكان هذا التفرق نتيجة عوامل كثيرة نبينها فى هـذا الكتـاب بحـول اللـه تعـالى، كمـا سـنبين بعـون اللـه سبحانه أهم الفرق ومبادئ كل فرقه، ونـبين مـواطن الخطأ والصواب[2].

لمــاذا نــدرس أصــول وتاريــخ الفــرق الإسلامية ؟

يقـول محمـد العبـدة: "وقـد يظـن البعـض أن الحديث عن فرقـة بـادت -أو كـادت- تـرف عقلـى، أو رياضة فكرية، تنبئ عـن ملـء حيـز مـن الفـراغ فـي الوقت والفكر جميعاً، وقد يـذهب هـذا البعـض مـذهباً أكـثر إيغـالاً فـى العجـب مـن أولئـك الـذين يجهـدون أنفسهم فـى نشـر أفكـار قـد درسـت، وصـحائف قـد طـويت، وسـير قـد انقضـت، وخاصـة والأمـر يتعلـق بأفكار هى فـى الأصح الأغلـب دخيلـة علـى الإسـلام، مقتاتة على منهجه، هدامة لأصوله ثم لفروعه".

---

1 () السلسلة الصحيحة للألبانى/203.

2 () انظر مقدمة كتاب تاريخ الفرق الإسلامية د. محمود محمد مزروعة.

وإننا لنود أن نقف مع أولئك وقفة نستجلى فيها وجه الحق فيما يبدو إثارته، فإننا نرى أن فهم الدافع إلى كتابة بحث من الأبحاث وتبيينه شافياً معين للقارئ والكاتب معاً على الخوض فى الموضوع بقلم لا يتردد فى نشر ما طوى، أو إظهار ما خفى، وبعقل واع متفهم لما قد يجده من غرائب ينبو عنها الحس الإسلامى السليم، وبقلب عامر بالرغبة فى الوصول إلى الهدف وإحقاق الحق.

إن إعادة الحديث عن مذاهب مضت، وبيان ما فيها من بطلان وإظهار عوارها هو منهج مستمد من كتاب الله تعالى، فلقد قص علينا القرآن الكريم نبأ قوم لوط وقوم صالح وقوم هود، وما كان من غرور بنى إسرائيل فى دينهم والتوائهم فى عقيدتهم، مقارعاً لهم الحجة بالحجة مفندًا أباطيلهم بعد ذكرها كما قالوها دون حذف أو تبديل، فالحكم فى هذا الصدد هو الغاية التى يهدف إليها من وراء البيان، إن كانت للاعتبار من أحداثها والحذر من أفكارها فإن فى ذلك الفضل كل الفضل، أما إن كانت الأخرى، فهو الفساد وإشاعة الفاحشة لهدم العقول وإماتة القلوب هذه **واحدة**.

والأخرى: أن الأفكار لا تموت بموت أصحابها، فالفكر نتاج عقلى إنسانى أقرب فى مادته إلى الروح منه إلى الجسد، وحياته أطول أمداً من حياة أصحابه، وبقاؤه مرهون بقوة إشعاعه -حقاً كان أو باطلاً- ثم هى كالجرثومة التى تنتقل عدواها فتصيب الناس

بمثل ما أصابت بـه صـاحبها. تلـك هـى طبيعـة الفكـر ونتاج العقل، فلا بد من استيعاب تلك الخصيصـة الـتى ثبتـت بالاسـتقراء مـن خلال تاريـخ الفكـر الإنسـانى عامة.

ثم ثالثة ... وهى أنك إذا تأملت مـا تحصـل للبشـر من أفكار على امتـداد الزمـان والمكـان، فإنـك واجـد تشابهاً كبيراً فيما بينهم وسـتعجب مـن هـذا التشـابه، وكأنه مستمد بعضه من بعض.

ولا شك أن طوائف من تلـك الأفكـار قـد اسـتفادت من بعضها وما ذلك إلا نتيجة استعداد العقل وتوجهـاته الأصلية وقوالبه الفكرية والنفسية والأولية التى ركبهـا الله فيه، فينتج لـه مـع معطيـات التفاعـل الاجتمـاعى والنفسى أفكاراً تتشابه فى أصولها إلـى حـد كـبير[1]. أهـ.

بيان العقائد الفاسدة من مطالب الدعوة إلى الله تعالى:

يقول الدكتور ناصر العقل: واعلـم أن حمايـة الـدين والعقيـدة والشـريعة والـدفاع عنهـا وبيـان مـا يخالفها من مطالب الدعوة إلى الله تعـالى، فالـدعوة إلى الله تعالى تتضمن غايتين لا تصح الـدعوة إلا بهمـا وهما ركناها:

الركن الأول: تقريـر الـدين والعقيـدة والشـريعة

---

[1] () انظر مقدمـة كتـاب دراسـات فـى الفـرق "المعتزلـة بيـن القديم والحديث" محمد العبده، طارق عبد الحليم.

وتعلمها وتعليمها ونشرها والعمل بها.

والركن الثانى: حماية الدين والعقيدة والشريعة والدفاع عنها وبيان ما يخالفها، وكل ذلك منهج القـرآن وعليه عمل النبى وأصحابه وأئمة السلف وهو سبيل المؤمنين.

فإن التصـدى لأهـل البـدع والأهـواء والافـتراق مـن سنن الهدى ومن مطالب الدين وغاياته، ومـن أبـواب الجهاد، وأعلى درجات الأمـر بـالمعروف والنهـى عـن المنكر، وفق غايات الدعوة ومقاصدها.

وكما قال الشيخ بكر أبو زيد -حفظه الله- فى "الرد على المخالف من أصول الإسلام" وهو عنـوان كتـاب له:

أما إنه من أبـواب الجهـاد لحـديث أنـس أن النـبى قال: **(جاهدوا المشركين بـأموالكم وأنفسـكم وألسنتكم)**[1].

والجهاد بالقلم فرع من الجهاد باللسان، بل هو أبلـغ وأعم فائدة.

ومن هذا المنطلق، وبناء على هذا التصـور شـرعت مستعيناً بالله ولا حول ولا قوة إلا بالله فى الكتابة عن الأهواء والافتراق والبدع، ونشأتها وأصولها ومصـادرها ورؤوسها ومناهجها وسـماتها ومواقـف السـلف منهـا، مـع الوقـوف عنـد مـواطن العـبر واسـتجلاء الفوائـد

---

1 () أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الـذهبى وصـححه الألبـانى فى صحيح الجامع الصغير (3085).

والتركيز على جانب التحذير من مسالك أهـل الأهـواء عند العرض، وكشف فسـادها وزيفهـا وعوارهـا، ومـع الحـرص علـى عـدم التعمـق فـى تفاصـيل المقـالات والشبهات، إلا عند الضرورة، والاقتصار على الإجمـال وبيان الأصول والمناهج والشواهد على جهـة العمـوم، خوفاً من تلوث القارئ بشبهات القوم كمـا هـو منهـج السلف حيث كانوا يعرضون مقـولات الأهـواء إجمـالاً ويردونها تفصيلاً [1].

ولا بد لدارس أحوال الماضين وأوضاع السابقين أن يلمّ إلماماً واسعاً بـذلك الرصـيد الـذى جمـع فـأوعى، جمع مآثر الأولـين وأخطـاءهم، وتلـك حصـيلة ممتـازة وعبرة مستفادة، جديرة بتصحيح مسار الحياة.

ومما يجدر ذكره أن أهم شىء يحث عليـه القـرآن، ومن أجله أنزل الله الكتب وأرسل الرسل هو تصحيح العقائد وتغييـر المجتمعـات، فلهـذا كـان الإلحـاح فـى القرآن لينظر الناس إلى سـنن الـذين خلـوا مـن قبـل وهى التى على أساسها ترتفع وتنخفـض المجتمعـات، وعلى أساسها يكافئ الله ويعـاقب، وعلـى البشـر أن يتفهموا هذه السنن حـتى ينـالوا رحمـة اللـه ويبتعـدوا عن انتقامه ... وفى هذا يقـول تعـالى ﴿**وإن يعـودوا فقد مضت سنة الأولين**﴾ [2][3].

---

1 () انظر كتاب مقدمات فى الأهواء والافـتراق والبـدع، دكتـور ناصر عبد الكريم العقل ص10،11.

2 () الكشاف الفريد عن معاول الهدم ونقائض التوحيـد تـأليف/ خالد محمد على الحاج 1/66.

3 () الأنفال: 38.

أول شبهة وقعت فى الملة الإسلامية

كـانت شـبهة إبليـس –لعنـه اللـه- هـى أول شـبهة وقعت فى الخليقة، وكـان مصـدرها اسـتبداده بـالرأى فى مقابلة النص، واختياره الهوى فى معارضته الأمر، واستكباره بالمادة التى خلق منها –وهـى النـار- علـى مادة آدم عليه السلام وهى الطين[1].

وقد انشعبت من هذه الشبهة سبع شبهات وسـرت فى الخليقة، وسرت فى أذهـان النـاس حـتى صـارت مذاهب بدعة وضلالة، وتلك الشـبهات مسـطورة فـى شرح الأناجيل الأربعة، ومذكورة فى التـوراة متفرقـة على شكل مناظرات بين إبليس وبيـن الملائكـة، بعـد الأمـر بالسـجود والامتنـاع عنـه. والمعلـوم أن كـل الشبهات الناشئة هى من شبهات اللعين إبليس.

وجاءَ فـى التنزيـل فـى قـوله تعـالى: ﴿**وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾[2].

وشبَّه النبى ﷺ كل فرقة ضـالة مـن هـذه الأُمـة بأُمـة ضالة من الأُمم السالفة فقـال: **(الْقَدَرِيَّـةُ مَجُـوسُ هذِهِ الأُمَّةِ إن مرضوا فلا تعـودوهم وإن مـاتوا فلا تشهدوهم)**[3]. وقال: **(والمشبهة يهود هـذه**

---

1 () الملل والنحل: جـ1 ص 21 وما بعدها.

2 () البقرة: 168.

3 () رواه أبـو داود والحـاكم مـن حـديث ابـن عمـر، وحسـنه الألبانى فى الطحاويه والجامع.

الأمة والروافض نصاراها). وقال [illegible]:
([illegible])[1]

وهكذا يمكن أن نقرر فى زمان كل نبى، ودور صاحب كل ملّة وشريعة أن شبهات أمته فى آخر زمانه، ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار والملحدين، وأكثرها من المنافقين، وإن خفى علينا ذلك فى الأمم السابقة لتمادى الزمان، فلم يخف فى هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقى زمن النبى عليه الصلاة والسلام، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى. وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه.

اعتبر حديث ذى الخويصرة التميمى إذ قال: اعدل يا محمد، فإنك لم تعدل. حتى قال عليه الصلاة والسلام: "إن لم أعدل فمن يعدل؟!" فعاد اللعين وقال: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى. وذلك خروج صريح على النبى عليه الصلاة والسلام. وقد صار من اعترض على الإمام المحق خارجياً، فمن اعترض على الرسول، أحق بأن يكون خارجياً، أو ليس ذلك قولاً بتحسين العقل وتقبيحه؟. وحكماً

---

[1] () رواه الشيخان. سنن: بفتح المهملة أى طريق من كان قبلكم. والمعنى: لتتبعن طريقهم فى كل ما فعلوه، وتشبهوهم فى ذلك كتشابه ريش السهم.

بـالهوى فـى مقابلـة النـص، واسـتكباراً علـى الأمـر بقيـاس العقـل؟. حـتى قـال عليـه الصـلاة والسـلام: **(سـيخرج مـن ضئضـىء هـذا الرجـل قـوم يمرقـون مـن الـدين كمـا يمـرق السـهم مـن الرمية)**[1].

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحـد إذ قالوا: [2]. وقولهم: **لو كان لنا من الأمر شىء ما قتلنا ههنا**[3] وقولهم: **لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا**[4].

فهـل ذلـك إلا تصـريح بالقـدر؟. وقـول طائفـة مـن المشركين: **لو شاء الله ما عبدنا من دونـه مـن شىء**[5]. وقول طائفة: **أنطعم من لو يشاء الله أطعمه**[6] فهل هذا إلا تصريح بالجبر؟.

واعتـبر حـال طائفـة أخـرى جـادلوا فـى ذات اللـه، تفكراً فـى جلالـه، وتصـرفاً فـى أفعـاله حـتى منعهـم وخوفهم بقوله تعالى: **ويرسل الصواعق فيصيب بها مـن يشـاء وهـم يجـادلون فـى اللـه وهـو**

---

1 () رواه البخارى: الضئضىء: الجنس. والأصل والمحتـد، يقـال: فلان من ضئضىء صدق: أى من محتد صدق.

2 () آل عمران: 154.

3 (3) آل عمران: 154.

4 (4) آل عمران: 156.

5 () النحل: 35.

6 () يس: 47.

شديد المحال[7].

فهذا ما كان فى زمانه عليه الصلاة والسلام وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه، والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض فى كل وقت على حركاته وسكناته، فصارت الاعتراضات كالبذور وظهرت منها الشبهات كالزروع.

وأما الاختلافات الواقعة فى حال مرضه عليه الصلاة والسلام، وبعد وفاته بين الصحابة رضى الله عنهم، فهى اختلافات اجتهادية كما قال العلماء، كان غرضهم منها إقامةِ مراسم الشرع، وإدامة مناهج الدين ... وتعميماً للفائدة نذكر بعض الخلافات الاجتهادية التى وقعت بين أصحاب النبى وهى خلافات ما كانت فى العقيدة ولا فى صلب الإسلام، إنما كانت خلافات سياسية أو إن شئت فقل إدارية.

فأول تنازع:

وقع فى مرض الرسول عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى بإسناده عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه قال: لما اشتد بالنبى مرضه الذى مات فيه قال: **(إِئْتُونى بِدَوَاةٍ وقِرْطَاسٍ أكتبْ لكم كتاباً لا تضلوا بعدى)**، فقال عمر رضى الله عنه: إن رسول الله قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله، وكثر اللغط،

---

[7] () الرعد: 13.

فقال النبى ﷺ: **(قوموا عنِّى لا ينبغى عندى التنازع)**. قال ابن عباس: الرَّزيّة كل الرَّزيّة ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله ﷺ.

الخلاف الثانى:

فى مرضه ﷺ أنه قال: **(جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه)**، فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره –وأسامة قد برز من المدينة-، وقال قوم: قد اشتد مرض النبى عليه الصلاة والسلام فلا تسع قلوبنا مفارقته، والحالة هذه، فنصبر حتى نبصر أى شىء يكون من أمره.

وإنما أوردت هذين التنازعين، لأن المخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة فى أمر الدين، وليس كذلك، وإنما كان الغرض كله إقامة مراسم الشرع فى حال تزلزل القلوب، وتسكين ثائرة الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور[1].

الخلاف الثالث:

فى موته عليه الصلاة والسلام، قال عمر بن الخطاب: من قال أن محمداً قد مات قتلته بسيفى هذا، وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى عليه السلام. وقال أبو بكر بن أبى قحافة رضى الله عنه: من كان يعبد محمد فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حى لم يمت ولن يموت. وقرأ قول

---

[1] () ثائرة الفتنة: أسبابها.

الله سبحانه وتعالى: ﴿**وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين**﴾[1].

فرجع القوم إلى قوله، وقال عمر رضى الله عنه: كأنى ما سمعت هذه الآية حتى قرأها أبو بكر.

الخلاف الرابع:

فى موضع دفنه عليه السلام، أراد أهل مكة من المهاجرين رده إلى مكة لأنها مسقط رأسه، ومأنس نفسه، وموطئُ قدمه، وموطن أهله، وموقع رحله. وأراد أهل المدينة من الأنصار دفنه بالمدينة لأنها دار هجرته، ومدار نصرته. وأرادت جماعة نقله إلى بيت المقدس لأنه موضع دفن الأنبياء، ومنه معراجه إلى السماء، ثم اتفقوا على دفنه بالمدينة لما روى عنه عليه الصلاة والسلام: **(الأنبياء يدفنون حيث يموتون)**[2].

الخلاف الخامس:

فى الإمامة، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة،

---

1 () آل عمران: 144

2 () روى الترمذى من حديث أبى بكر رضى الله عنه مرفوعًا: **(ما قبض الله نبيًا إلا فى الموضع الذى يجب أن يدفن فيه)**. قال الترمذى: حديث غريب، وصححه الألبانى فى صحيح سنن الترمذى.

إذ ما سُلّ سيف فى الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة فى كل زمان، وقد سهل الله تعالى فى الصدر الأول، فاختلف المهاجرون والأنصار فيها، فقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير. واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادة الأنصارى، فاستدركه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما فى الحال، بأن حضرا سقيفة بنى ساعدة وقال عمر: كنت أزوِّر[1] فى نفسى كلاماً فى الطريق، فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم فقال أبو بكر: مه[2] يا عمر، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ما كنت أقدره فى نفسى كأنه يخبر عن غيب، فقبل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدى إليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت الفتنة، إلا أن بيعة أبى بكر كانت فلتة[3] وقى الله المسلمين شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه، فأيما رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنها تغرةً[4] يجب أن يقتلا.

وإنما سكنت الأنصار عن دعواهم لرواية أبى بكر عن النبى عليه الصلاة والسلام: **(الأئمة من قريش)**. وهذه البيعة هى التى جرت فى السقيفة، ثم لما عاد إلى المسجد انثال[5] الناس عليه وبايعوه عن رغبة، سوى جماعة من بنى هاشم وأبى سفيان من بنى أمية، وأمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب

---

1 () أزور كلاماً: أحسن كلاماً وأقومه وأنمقه.
2 () مه: اكفف.
3 () فلتة: دون تدبر وتمهل.
4 () تغرة: غرر بنفسه تغريراً وتغرة: عرضها للهلاك.
5 () انثال عليه الناس: انصبوا عليه وتكاثروا حوله.

رضى الله عنه، كـان مشـغولاً بمـا أمـره النـبى مـن تجهيـزه ودفنـه وملازمـة قـبره مـن غيـر منازعـة ولا مدافعة.

الخلاف السادس:

فى أمر فدك[1] والتـوارث عـن النـبى عليـه الصـلاة والسـلام،ودعـوى فاطمـة عليهـا السـلام وراثـة تـارة وتمليكـاً أُخـرى، حـتى دفعـت عـن ذلـك بالروايـة المشهورة عـن النـبى عليـه الصـلاة والسـلام **(نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة)**.

الخلاف السابع:

فى قتال مانعى الزكاة، فقال قوم: لا نقاتلهم قتـال الكفرة. وقال قوم: بـل نقـاتلهم. حـتى قـال أبـو بكـر رضى الله عنه: لو منعونى عقالاً ممـا أعطـوا رسـول اللـه لقـاتلتهم عليـه. ومضـى بنفسـه إلـى قتـالهم، ووافقـه جماعـة الصـحابة بأسـرهم. وقـد أدى اجتهـاد عمر رضى الله عنه فـى أيـام خلافتـه إلـى رد السـبايا والأمـوال إليهـم وإطلاق المحبوسـين منهـم والإفـراج عن أسرهم.

الخلاف الثامن:

---

1 () فدك: قرية شمال المدينة كانت لليهود، ولمـا انهـزم يهـود خيبر خشى يهود فـدك علـى أنفسـهم فسـلموا قريتهـم للنـبى عليه الصلاة والسلام دون قتال، فكانت خالصة لـه ينفـق منهـا، وعلى بعض المحتاجين من أبناء بنى هاشم.

فى تخصيص[1] أبى بكر عمر بالخلافة وقت الوفاة، فمن الناس من قال: قد وليت علينا فظاً غليظاً. وارتفع الخلاف بقول أبى بكر: لو سألنى ربى يوم القيامة لقلت: وليت عليهم خيرهم.

وقد وقع فى زمانه اختلافات كثيرة فى مسائل ميراث الجد والأخوة والكلالة[2] وفى عَقْلِ[3] الأصابع وديات الأسنان، وحدود بعض الجرائم التى لم يرد فيها نص. وإنما أهم أمورهم: الاشتغال بقتال الروم، وغزو العجم، وفتح الله تعالى الفتوح على المسلمين، وكثرت السبايا والغنائم، وكانوا كلهم يصدرون عن رأى عمر رضى الله عنه، وانتشرت الدعوة وظهرت الكلمة، ودانت العرب، ولانت العجم.

الخلاف التاسع:

فى أمر الشورى واختلاف الآراء فيها، واتفقوا كلهم على بيعة عثمان رضى الله عنه، وانتظم الأمر واستمرت الدعوة فى زمانه وكثرت الفتوح وامتلأ بيت المال، وعاشر الخلق على أحسن خلق وعاملهم بأبسط يد، غير أن أقاربه من بنى أمية قد ركبوا نُهابر[4] فركبته، وجاروا فجير عليه ووقعت فى زمنه

---

1 () انظر كلام أبى بكر فى هذا الموضوع: جـ1 ص8 من الكامل للبرد. مصطفى الحلبى.

2 () من عدا الولد والوالد من الوراثة، وقيل: الكلالة من مات ولا والد له ولا ولد.

3 () العقل: ما يدفع للمجنى عليه كتعويض لما أصابه.

4 () مهالك، جمع نهبورة بضم النون فيهما.

اختلافات كثيرة، وأخذوا عليه أحداثاً كلها محالة[1] على بنى أمية. منها:

- رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله وكان يسمى طريد رسول الله، وبعد أن تشفع أبا بكر وعمر رضى الله عنهما أيام خلافتهما فما أجابا إلى ذلك، ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخاً.
- ومنها نفيه أبا ذر إلى الرَّبذة[2]، وتزويجه مروان بن الحكم بنته، وتسليمه خمس غنائم إفريقية له وقد بلغت مائتى ألف دينار.
- ومنها إيواؤه عبد الله بن سعد بن أبى سرح –وكان رضيعه- بعد أن أهدر النبى عليه الصلاة والسلام دمه، وتوليته إياه مصر بأعمالها وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث فيها ما أحدث، إلى غير ذلك مما نقموا عليه، وكان أمراءُ جنوده: معاوية بن أبى سفيان عامل الشام. وسعد بن أبى وقاص عامل الكوفة، وبعده الوليد بن عقبة، وسعيد بن العاص وعبد الله بن عامر عامل البصرة، وعبد الله بن سعد بن أبى السرح عامل مصر، وكلهم خذلوه ورفضوه حتى أتى قدره عليه وقُتِلَ مظلوماً فى داره، وثارت الفتنة من الظلم الذى جرى عليه ولم تسكن بعد.

---

1 () محالة أى: محمولة ومنسوبة.

2 () الربذة: من قرى المدينة.

الخلاف العاشر:

فى زمان أمير المؤمنين على رضى الله عنه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له.

فأوله: خروج طلحة والزبير إلى مكة، ثم حمل عائشة إلى البصرة ثم نصب القتال معه. ويعرف ذلك بحرب الجمل، والحق أنهما رجعا وتابا، إذ ذكرهما أمراً فتذكراه. فأما الزبير فقتله ابن جرموز بقوس وقت الانصراف، وهو فى النار لقول النبى : **(بشِّر قاتِلَ ابن صفيَّةَ بالنَّار)**[1]، وأما طلحة فرماه مروان بن الحكم بسهم وقت الإعراض[2] فخر ميتاً.

وأما عائشة رضى الله عنها فكانت محمولة على ما فعلت، ثم تابت بعد ذلك ورجعت.

والخلاف بينه وبين معاوية وحرب صفين، ومخالفةُ الخوارج، وحملُهُ على التحكيم، ومغادرةُ عمرو بن العاص أبا موسى الأشعرى، وبقاءُ الخلاف إلى وقت وفاته مشهور.

وكذلك الخلاف بينه وبين الشُراة[3] المارقين بالنهروان[4] عقداً وقولاً ونصب القتال معه فعلاً

---

1 () رواه أحمد في المسند من حديث على بن أبى طالب موقوفًا، وصححه أحمد شاكر فى المسند.

2 () وقت الإعراض: وقت أن أعرض عن القتال، أى كف واعتزل الحرب.

3 () الشراة: الخوارج والواحد شارة. سموا بذلك لقولهم شرينا أنفسنا فى طاعة الله.

4 () النهروان: عدة قرى بين واسط وبغداد.

ظاهراً معروفاً، وبالجملة كان على رضى الله عنه مع الحق والحق معه، وظهر فى زمانه الخوارج عليه مثل الأشعث بن قيس، ومسعود بن مذكى التميمى، وزيد بن حصين الطائى وغيرهم، وكذلك ظهر فى زمانه الغلاة فى حقه مثل عبد الله بن سبأٍ وجماعة معه، ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة، وصدق فيه قول النبى : **(يهلك فيه اثنان: مُحبٌّ غالٍ ومُبْغِضٌ قَالٍ)**[1].

---

1 () روى الإمام أحمد فى المسند عن على رضى الله عنه أن النبى قال له : **(إن مثلك مثل عيسى بن مريم)** وقال علىّ: "يهلك فىّ رجلان: محب مفرط يقرظنى بما ليس فىّ، ومبغض يحمله شنأنى على أن يبهتنى"، حسنه الشيخ أحمد شاكر فى السند، وفى رواته من ضعفه ابن معين، والحديث ضعفه الهيثمى فى مجمع الزوائد. وقال الألبانى فى ظلال الجنة: سنده ضعيف حديث 987. ولكن صححه الألبانى من حديث علىّ رضى الله عنه موقوفا عند ابن أبى عاصم برقم/ 983 "ليحبنى قوم حتى يدخلوا النار فىّ وليبغضنى قوم حتى يدخلوا النار فى بغضى" وقال الألبانى صحيح على شرط الشيخين.
وفى نفس الكتاب عن على رضى الله عنه "يهلك فىّ رجلان مفرط فى حبى ومفرط فى بغضى" وحسن إسناده الألبانى.

تعريف الافتراق والأهواء والبدع[1]

أولا: الافتراق تعريفه:

الافتراق فى اللغــة: خلاف الاجتماع قال الله تعــالى: ﴿**واعتصــموا بحبــل اللــه جميعاً ولا تفرقوا**﴾[2].

"والتَّفرُّق والافتراق سواء. ومنهم من يجعل التفرق للأبــدان، والافــتراق فــى الكلام، يقــال: فرقــت بيــن الكلامين فافترقا، وفرَّقتُ بين الرجلين فتفرقا"[3].

الافتراق فى الاصطلاح:

الافتراق فى الشرع يطلق على أمور:

1. التفرق فى الدين، والاختلاف فيه، ومن ذلك قوله تعــالى: ﴿**واعتصموا بحبــل اللــه جميعــاً ولا تفرقوا**﴾. وقوله، ﷺ: **(تفرقت اليهود على إحــدى وسبعين أو ثنتين وسبعين فرقة..)** الحـ ـديث[4]، وهو الاختلاف فى الأصــول، واختلاف التضــاد المــؤدى إلى التنازع فى الدين والخروج عن السنة.

2. الافتراق عن جماعة المسلمين، فــى أمــر

---

1 () هــذا الفصــل مختصــر مــن كتــاب مقــدمات فــى الأهــواء والافتراق والبدع للدكتور ناصر عبد الكريم العقل.

2 () آل عمران: 103.

3 () انظر لسان العرب، مادة (فرق) 10/301.

4 () القاموس المحيط 1185 (فرق).

يقتضى الخروج عن أصولهم فى الاعتقاد أو الشذوذ عنهم فى المناهج، أو الخروج على أئمتهم، أو استحلال السيف فيهم، فهو مفارق. ومنه قوله ﷺ: **(من فارق الجماعة شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)**[1]. ولفظ مسلم: **(من خرج من الطاعة وفارق الجماعة، ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قُتِلَ تحت راية عمية، يغضب للعصبية، ويقاتل للعصبية فليس من أمتى، ومن خرج من أمتى على أمتى، يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفى بذى عهدها فليس منى)**[2].

وقد ذكر أصنافاً من المفارقين الخارجين وهم:

1. المفارقون للجماعة.
2. والخارجون من الطاعة.
3. والخارجون على الأمة بالسيف.
4. والمقاتلون تحت راية عمية وهو الأمر الأعمى الذى لا يستبين وجهه، ومنه قتال العصبية، وقتال الفتنة، ومنه القوميات والشعارات والقبليات، والحزبيات ونحوها. كل ذلك داخل فى المفارقة والأهواء.

---

1 () أخرجه أحمد فى المسند5/180 عن أبى ذر، والحاكم فى المستدرك1/117، وأبو داود (4758) وصححه الألبانى، انظر: صحيح الجامع الصغير، الحديث رقم(6286).

2 () أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، الحديث (1848)، 3/1477.

وكـل هـذه الأصـناف وجـدت فـى أهـل الافـتراق والأهواء والفرق المتفرقة المفارقة.

والتعريف الشامل للافتراق:

هو الخروج عن السنة والجماعة فـى أصـل أو أكـثر مــن أصــول الــدين الاعتقاديــة منهــا أو العمليــة أو المتعلقة بالمصالح العظمى للأمة، ومنه الخروج علـى أئمة المسلمين وجماعتهم بالسيف.

وأهل الافتراق:

هم الفرقة المفترقة عـن طريـق السـنة والجماعـة المباينة لنهج السلف الصالح، وهم: أصـحاب السـيف، الخارجون على أئمة المسـلمين، ومنهـم أهـل الجـدل والخصومات فى الدين، وأهل الكلام، وأصحاب البـدع والمحدثات فى الدين، كالخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم.

وفــى العصــور المتــأخرة ظهــرت أهــواء حادثــة، كأصـحاب الاتجاهـات الحديثـة المنحرفـة، كالقوميـة، والبعثية، والعلمانية، فهم كلهم فى سبيل الفرقة، بــل غالبهم فى سبيل الردة والخروج من الملة.

وأهل الافتراق والأهواء كلهم أصحاب بدع، اعتقادية كانت أو قولية أو عملية، أو أحدها أو كلها، فهـى غالبـاً متلازمة.

قـال شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة: "والبدعـة مقرونـة بالفرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل

السنة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة"[1].

فالفُرْقَـةُ: أعظـم سـمة مـن سـمات أهـل البـدع والأهواء.

ومن كان على السـنة، وتلبـس ببدعـة غيـر مغلظـة ولم يكن داعية لها فلا يخرجه ذلك عـن السـنة، كحـال قتـادة فـى قـوله بالقـدر، وعبـد الـرزاق بـن همـام، والحاكم النيسابورى فى التشيع، وابن حجـر والنـووى فى تأويلاتهما.

ثانياً: الأهواء تعريفها:

الأهواء لغـة: جمـع، واحـدها هـوى[2]. وهـوى يهـوى بمعنى: سقط[3].

وفى الجملة فإن هذه المعـانى للهـوى تـدور حـول: الميل إلـى رغبـة النفـس وشـهواتها، ومحبـة الشـىء وغلبته علـى القلـب، واسـتحواذ الشـياطين، والحيـرة والضلال والفجور والظلم.

والهوى شرعا: خلاف الهدى.

فهو ميل النفس إلى ما ترغبه، وميل القلب إلى مـا يحبه إذا خرج ذلك عن حد الشرع والاعتـدال. ويكـون ذلك فى الشهوات والعقائد والآراء والمذاهب.

---

1 () الاستقامة1/42.

2 () انظر لسان العرب15/170-173، مادة (هوا)، والمعجـم الوسيط ص(1012).

3 () انظر لسان العرب15/170-173، مادة (هوا)، والمعجـم الوسيط ص(1012).

وأهل الأهواء:

هم كل من خالف السنة والجماعة.

وأهل البدع هم:

كل من أحدث فى الدين ما ليس منه فى الاعتقادات، والأقوال، والأعمال، ولها عند عامة أهل العلم إطلاقان:

الأول: عام حيث تطلق كلمة (أهل البدع) على كل أهل الأهواء والافتراق والمبتدعات الاعتقادية والقولية والعملية: كالخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، وغيرهم.

الثانى: خاص حيث تطلق كلمة (أهل البدع) على أصحاب البدع العملية: كالمقابرية، وأصحاب التوسلات البدعية، والصوفية الطرقية، وبدع الأذكار، والمشاهد، والمزارات، ونحو ذلك.

والإطلاقان لا يتعارضان بل يتداخلان، لكن قد يكون إطلاق (أهل البدع) على البدع العملية أكثر، لأنها أظهر وأعم، وأكثر فى الناس ويدركها العامة والخاصة (أهل العلم).

أما البدع الاعتقادية فهى مما لا يدركه إلا أهل العلم، ويخفى أكثره على العامة، والبدع الاعتقادية ليست ظاهرة غالباً.

هذا مع العلم أن البدع الاعتقادية والعملية تتلازمان على الأغلب.

الفرق بين الاختلاف والافتراق

المتأمل للنصوص الشرعية التى ورد فيها ذكر الاختلاف والافتراق، وكذلك أقوال أهل العلم، وواقع الأمة يتحصل على ما يلى:

1. أن الافتراق: أشد أنواع الاختلاف، وثمرة من ثماره.
2. إن من الاختلاف ما لا يصل إلى حد الافتراق، وهو أكثر أنواع الخلاف بين الأمة، فالخلاف بين الصحابة والتابعين والأئمة والعلماء لم يصل إلى حد الافتراق ولا التنازع فى الدين.
3. أن كل افتراق اختلاف، وليس كل اختلاف افتراق.
4. أن الاختلاف سائغ شرعاً، والافتراق غير سائغ.
5. أن الافتراق إنما يكون فى أصول الاعتقاد والقطعيات والإجماع، وما يؤدي إلى الشذوذ عن جماعة المسلمين والخروج على أئمتهم، والاختلاف دون ذلك.
6. الافتراق مذموم كله، والاختلاف ليس كله مذموماً. فإن:

أ. الاختلاف يعذر صاحبه إذا كان مجتهداً، والافتراق لا يعذر صاحبه.

ب. الاختلاف عن اجتهاد يؤجر عليه المجتهد،

والافتراق مأزور صاحبه.

جـ. الافـتراق يكـون عـن هـوى، أمـا الاختلاف فلا يلزم منه ذلك.

د. الاختلاف رحمـة، وأهلـه نـاجون إن شـاء اللـه، والفرقة عذاب، وأهله هالكون ومتوعدون.

وقال الشاطبى: "قال (يعنى بعض العلماء): كل مسألة حدثت فى الإسلام واختلـف النـاس فيهـا، ولـم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضـاء ولا فرقـة –علمنا أنها من مسائل الإسـلام، وكـل مسـألة حـدثت وطـرأت، فـأوجبت العـداوة والبغضـاء والتـدابر والقطيعة- علمنا أنها ليست من أمر الدين فـى شـئ، وأنها التى عنى رسول الله ﷺ، بتفسير الآية، وهى قوله تعالى": [illegible].

[illegible]:

[illegible]:

[illegible].

[illegible].

[illegible]:

[illegible]، من حديث ابن

عمر: (إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، وهو يأرز[1] بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها)[2].

وبين، ، أن الغرباء **(أناس صالحون فى أناس سوء كثير، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم)**[3].

والحديث نص قاطع فى أنه يكون أهل الأهواء والافتراق كثيرين، حتى يشعر أهل الحق والسنة بالغربة فى بعض الأزمان، والله المستعان.

---

1 () يأرز: تقبَّضَ وتجمَّعَ.

2 () صحيح مسلم، كتاب الإيمان، الحديث(146).

3 () أخرجه أحمد فى المسند2/177، 2/222، وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير رقم (3816)، وانظر الغرباء الأولون للشيخ سلمان العودة ص47 وما بعدها.

قواعد عامة فى الأهواء والافتراق[1]

1. الرسول وأصحابه هم القدوة فى الدين:

قال شيخ الإسلام: "والواجب على كل مسلم يشهد؛ أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلا لرسول الله، ، ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عامة إلا للصحابة –رضى الله عنهم أجمعين- فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنهم قد يجمعون على خطأ"[2].

2. مصادر تلقى العقيدة:

- مصادر تلقى العقيدة الحق، هى: الكتاب، والسنة، وإجماع السلف. وهذه هى مصادر الدين.
- وإذا اختلفت فهوم الناس لنصوص الدين، فإن فهم

---

1 () هذا الفصل مختصر من كتاب مقدمات فى الأهواء والافتراق والبدع للدكتور ناصر عبد الكريم العقل.

2 () منهاج السنة (5/261، 262).

السلف هو الحجة، وهو القول الفصل فى مسائل الاعتقاد.

- ومنهج السلف فى تقرير العقيدة هو الأعلم والأسلم والأحكم. ويتمثل ذلك بآثارهم المبثوثة فى مصنفاتهم، وفى كتب السنة والآثار.
- والعقيدة توقيفية لا يجوز تلقيها من غير الوحى.
- والعقيدة غيبية فى تفصيلها، فلا تدركها العقول استقلالاً، ولا تحيط بها الأوهام.
- وكل من حاول تقرير العقيدة من غير مصادرها الشرعية فقد افترى على الله كذباً، وقال على الله بغير علم.
- كما أن العقيدة مبناها على التسليم والاتباع: التسليم لله تعالى، والاتباع لرسوله، ﷺ.

قال الزهرى: "مِنَ اللهِ –عز وجل- الرسالةُ، وعلى الرسولِ ﷺ، البلاغُ، وعلينا التسليم"[1].

- والصحابة –رضى الله عنهم- وأئمة التابعين وتابعيهم وأعلام السنة كانوا على هدى رسول الله ﷺ، وسبيلهم هو سبيل المؤمنين، وآثارهم هى السنة والطريق المستقيم. قال الأوزاعى: "عليك بآثار من سلف، وإنْ رَفَضَك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوه لك بالقول، فإن الأمر ينجلى وأنت على طريق مستقيم"[2].

---

1 () أخرجه البخارى فى الصحيح، كتاب التوحيد، باب(46)، الفتح13/508.

2 () تاريخ الإسلام للذهبى (141-160)/490.

وبهذا يتبين الفارق بين أهل السنة وأهل الأهواء.

- فأهل السنة يذعنون ويسلمون للوحى، وأهل الأهواء ينازعون فى ذلك.

- وأهل السنة يتبعون السلف، وأهل الأهواء يجانبون آثار السلف.

- وأهل السنة يعتقدون أن مبنى الدين على التصديق والإذعان والتسليم والطاعة لله تعالى ولرسوله ، ولسبيل المؤمنين، وأهل الأهواء يعتمدون على عقولهم وعلمهم ومعرفتهم وأهوائهم.

فلذلك تعددت مصادر الدين عند أهل الأهواء، من الرأى، والعقل، والأوهام، والظنون، والذوق، وإيحاء الشياطين، وآراء الرجال، والفلسفات، والروايات الضعيفة والمكذوبة، وما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدنى، والتلقى عن مصادر وهمية ومجهولة، والتلقى عن الأمم الضالة والفرق الهالكة.

تنبيه: إياك أخى الكريم أن تعتمد فى فهم عقيدة السلف الصالح ومناهجهم فى الدين على كتب المقالات والتاريخ والأدب والتفسير[1] ونحوها، فإن أكثرها مما كتبه خصومهم (إلا القليل).

فغالب كتب المقالات والنحل من تصنيف المعتزلة، أو الشيعة أو أهل الكلام الذين ينقلون عن هذه الطوائف، والذين يخالفون عقيدة السلف ومناهجهم.

---

1 () كالكشاف للزمخشرى، وتفسير الرازى، ونحوهما.

وأفضل من صنف فى عقائد الفرق من أهل المقالات (غير أئمة الحديث) أبو الحسن الأشعرى، ومع ذلك فهو ينقل كثيراً من كتب المعتزلة وعباراتهم[2].

فلا تعتمد فى نقل عقيدة السلف وفهمها والحكم عليها على أمثال:

النوبختى (شيعى) والبغدادى (متكلم)
والقمى (شيعى) والاسفراييني (متكلم)
والكلبى وابنه (شيعيان) والشهرستانى (متكلم)
والمسعودى (شيعى معتزلى) والعراقى (متكلم)
والقاضى عبد الجبار (معتزلى) والغزالى أبو حامد (متكلم صوفى)
والرازى (متكلم)

ونحوهم.

إنما تتلقى عقيدة السلف من مصادرهم الخالصة وهى بعد كتاب الله تعالى:

1. كتب السنة والحديث المعتمدة عند السلف، مثل الصحيحين والسنن الأربعة والموطأ ونحوهم.
2. مصنفات أئمة الحديث فى العقيدة والرد على الخصوم، وكتب الآثار لهم، أمثال: الإمام أحمد ومالك والشافعى والبخارى والدارمى عثمان بن

---

2 () انظر الفتاوى لابن تيمية 8/115.

سعيد، والدارمى صاحب السنن، وابن قتيبة، والطبرى، وابن خزيمة، وابن بطة، واللالكائى، والملطى، والصابونى، والآجرى، والطحاوى، والهروى[1]، وابن عبد البر، وابن رجب، والذهبى.

3. المصنفات الشاملة فى العقيدة والرد على خصومها لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما.
4. كتب الرجال التى صنفها أئمة السنة والحديث، كالإمام أحمد والبخارى وابن حجر والذهبى والخطيب البغدادى.. ومن سار على نهجهم.

3. السلف أهل السنة والجماعة لا يختلفون فى أصل من الأصول:

من سمات أهل السنة والجماعة، "السلف الصالح"، أنهم يختلفون ولم يختلفوا فى أصل من أصول الدين، وقواعد الاعتقاد، فقولهم فى مسائل الاعتقاد قول واحد بحمد الله، كما قال ابن قتيبة: "إن أهل السنة لم يختلفوا فى شئ من أقوالهم إلا فى مسألة اللفظ"[2] يعنى بذلك اللفظ بالقرآن هل هو مخلوق، أو غير مخلوق؟ ومع ذلك فإن خلافهم فى هذا –كما عند البخارى والإمام أحمد-خلاف لفظى حيث يجمعون على الأصل وهو أن القرآن كلام الله

---

1 () شيخ الإسلام الأنصارى الهروى من أنصار التصوف، وله فيه هفوات لكنه نصر عقيدة السلف وقارع أهل الكلام وكشف عوارهم.

2 () التعارض النقل والعقل لابن تيمية 1/263.

تعالى غير مخلوق.

بخلاف أهل البدع، فإنهم لا يوافقون أهل السنة فى الأصول أو بعضها، كما أنهم لا يتفقون على أصولهم، بل كل حزب بما لديهم فرحون، وإن الفرقة الواحدة منهم لا يتفق أفرادها على أصل كل الاتفاق.

أما عند أهل السنة (بحمد الله تعالى): فهم يتفقون جملة وتفصيلاً أئمتهم وعامتهم على أصول العقيدة.

فقول أهل السنة فى صفات الله تعالى وأسمائه وأفعاله واحد. وقولهم فى الكلام والاستواء والعلو لا يختلف. وقولهم فى الرؤية وسائر السمعيات لا يختلف. وقولهم فى الإيمان وتعريفه ومسائله واحد. وكذلك أصول الإيمان. وقولهم فى القدر واحد. وقولهم فى الأسماء والأحكام لا يختلف.

واختلاف أهل السنة إنما كان فى الاجتهاديات من أمور الأحكام، أو فرعيات المسائل الملحقة بالعقيدة مما لا يقطع به بنص قاطع، وذلك:

كمسالة اللفظ بالقرآن، ومسألة رؤية النبى لربه فى المعراج هل كانت يقظة أم مناماً، ومسألة رؤية الله تعالى فى المنام، ومسألة ابن صياد هل هو الدجال الذى يخرج فى آخر الزمان أو غيره، ونحو ذلك.

وهذه الأمور ونحوها ليست من أصول الاعتقاد، والخلاف فيها دائر مع النصوص، لم يقل السلف برأيهم. والله أعلم.

4. اختلاف الصحابة لم يصل إلى التنـازع والافتراق:

اختلف الصحابة –رضى الله عنهم- بعد رسول الله، ، فى مسائل مهمة وأمور خطيرة، لكن اختلافهم كان ينتهى إما بالإجماع أو العمل على ما يترجح، أو يفصـل فـى الأمـور الخليفـة أو أهـل الحـل والعقـد، أو يبقـى الخلاف سائغاً، وفى ذلك كله لـم يصـل الأمـر عنـدهم إلى حد التنازع فى الدين، ولا الافتراق والخروج علـى الجماعة، ولم يبغ بعضهم على بعض.

وقال شيخ الإسلام: "ولهذا لم تحدث فى خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قُتِلَ وتفـرق النـاس حـدثت بدعتان متقابلتـان: بدعـة الخـوارج المكفريـن لعلـي، وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته، أو نبوته أو إلاهيته.

ثم لما كان فى آخر عصر الصحابة، فـى إمـارة ابـن الزبير وعبد الملك، حدثت بدعة المرجئة والقدرية. ثم لما كان فـى أول عصـر التـابعين فـى أواخـر الخلافـة الأمويـة حـدثت بدعـة الجهميـة المعطلـة والمشـبهة الممثلـة. ولـم يكـن علـى عهـد الصـحابة شـئ مـن ذلك"[1].

5. وكذلك بدع التأويل للصفات لم تحدث فى عهد الصحابة ولا منهم:

---

[1] () منهاج السنة 6/231.

يقول ابن القيم: "وقد تنازع الصحابة –رضى الله عنهم- فى كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين، وأكمل الناس إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا فى مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال"[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا فى آخر خلافة على، والمرجئة والقدرية حدثوا فى أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص، ويستدلون بها على قولهم، لا يدعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص.

ولكن لما حدثت الجهمية فى أواخر عصر التابعين، كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين فى الأمة.

وأولهم الجعد بن درهم، ضحى به خالد بن عبد الله القسرى"[2].

6. احذر من ثلاث:

الأولى: احذر زلة العالم ولا تغمطه قدره:

ليس معصوماً إلا الرسول، ﷺ، أما غيره فإنه معرض للخطأ والسهو والزلل والهوى والضعف والتقصير والقصور.

---

1 () أعلام الموقعين 1/71.

2 () درء التعارض 5/244.

وإن من أخطر ما تتعرض له الأمة فى دينها زلة العالم، لأن العالم قدوة ومحل ثقة الناس، فإذا زل فقد يتبعه الناس فى زلته دون بصيرة.

فلذلك يجب على أهل العلم وطلابه بيان الزلة إذا حدثت من عالم دون الغض من قدره، ولا الحط من شأنه، بل يجب الاعتذار له، وغمر زلته فى بحر حسناته ومناقبه.

فإنه لم يسلم من الخطأ أحد من العلماء، وكثير من مجتهدى السلف وقع من أفرادهم ما يخالف السنة، ولم يقدح ذلك فى إمامتهم.

وأهل السنة إنما يتبعون الدليل، ويدورون معه حيث دار ، ويقتدون بأئمة الهدى، ويُجِلّونهم، ويعذرون المخطئ، ولا يتبعونه فيما أخطأ فيه.

قال شيخ الإسلام: "وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأى رأوه وفى المسألة نصوص لم تبلغهم"[1].

وقد حدثت زلات عظام من أئمة أعلام، ولم يتابعهم السلف على زلاتهم، ولم يسكتوا عنها، ولم يغمطوهم حقهم وعلمهم وقدرهم.

فقد قال ابن عباس –رضى لله عنهما- بالمتعة، ثم

---

1 () الفتاوى لابن تيمية 19/191.

رجع[1]، وكان له قدره قبل وبعد، وفسر مجاهد المقام المحمود بجلوس النبى مع الله سبحانه على العرش[2]، وأنكر أكثر السلف هذا التفسير، ولم يقدح ذلك فى إمامة مجاهد وقدره عندهم، وتشيع عبد الرزاق بن همام[3]، ولم ينكر السلف له علمه وقدره، وقال أبو حنيفة بالإرجاء[4]، ولم يوافقه السلف على ذلك، ولم يقدح ذلك بفضله وقدره عند أكثرهم، وهو من هو فى إمامته وجلالة قدره، فانغمرت زلته فى بحار حسناته. وأسهم سعيد بن جبير فى الخروج مع ابن الأشعث على الولاة الظالمين[5] ولم يقره كثير من السلف على فعله، لكنهم عذروه وعرفوا له قدره.

واعلم أنه لا يتبع زلات العلماء ويتصيد عثراتهم إلا أحد ثلاثة:

1. **إما جاهل متعالم مغرور**: يريد أن يظهر من خلال نقد الآخرين.
2. **وإما صاحب هوى**: يسعى لانتقاص أئمة الهدى وأهل العلم والفضل، ويريد أن يحول بين الأمة

---

1 () انظر المغنى لابن قدامه10/48.

2 () انظر تفسير الطبرى 15/145، والتمهيد لابن عبد البر 7/157،158، وعقيدة ابن عبد البر للدكتور سليمان الغصن 56، 57.

3 () سير أعلام النبلاء 9/563.

4 () الفقه الأكبر بشرح الملا على القارئ 124-129.

5 () سير أعلام النبلاء 4/321 وما بعدها، والبداية والنهاية 9/98،99، ومنهاج السنة 4/27، 530.

وبيـــن الإقتـــداء بعلمائهـــا، فيلمزهـــم ويشـــوه سمعتهم.

3. **أو مبتدع**: يتلمس أدلته وبراهينه على بدعته من أخطاء الأئمة والعلماء وزلاتهم، كمن يستدل على جـواز التشـيع بفعـل عبـد الـرزاق، وعلـى جـواز الإرجاء بفعل أبى حنيفة، وعلى جواز الكلام بفعل المحاسبى أو الأشعرى، وعلى جواز التأويل بفعل البيهقى والنووى، وعلى جواز المتعـة بقـول ابـن عباس، وعلى جواز الخروج بفعل سعيد بن جبير.

الثانية: اتق هفوة العابد ولا تُعادِه:

كثير من بدع الصوفية وشطحاتها وضـلالاتها، بـدأت من هفوات بعـض العبـاد والنسَّـاك الأوائـل، مـن غيـر سـوء قصـد منهـم، وهكـذا البـدع أول مـا تنشـأ مـن تجـاوزات، وهفـوات، وزلات، وغفلات يُتَسـَاهَل فيهـا حـتى تُستسـاغ، ثـم تنمـو وتتطـور حـتى تكـون بـدعاً وأصولاً ومناهج فى سبيل الضلالة والغواية.

وقد حذر النبى أصحابه من بعـده مـن هـذا، حينمـا أرشد أولئك النفر من الصحابة، وحذر الأمة كلهـا ممـا هموا به حين هموا بـأن يتعمقـوا فـى العبـادة، فقـال: (أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إنى لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأرقد وأتـزوج النساء، فمن رغب عن سنتى فليس منى)"[1].

وهذا بيان عظيم من الرسول لأمتـه لئلا تقـع فيمـا

---

[1] () صحيح البخارى، كتاب النكـاح، بـاب الـترغيب فـى النكـاح، الحديث (5063) من فتح البارى 9/104.

وقع فيها رهبان النصارى وعباد الأمم الهالكة.

وفى القرن الثانى وما بعده زادت البدع فى العبادات وغيرها لدى طائفة من العباد والنساك والجهلة، وأنكر عليهم السلف ذلك.

ثم اتسع نطاق البدع عند جهلة العباد، والسلف ما فتؤوا يحذرون من هذه البدع وأهلها.

فظهر بين بعض هؤلاء العباد والنساك العزوف عن طلب العلم الشرعى[1] والحديث، كما فعل بشر الحافى وأبو سليمان الدارانى[2]، وتركُ الزواج كما فعل مالك بن دينار ت(131)[3].

والعزلةُ ومصاحبةُ الكلابِ كما فعل مالك بن دينار كذلك[4].

وتغليب جانب الخوف فى العبادة كما فعل عطاء السليمى ت (140)[5].

وتكلم عبد الواحد بن زيد بمصطلحات وأحوال لم يعرفها السلف، فبالغ فى الكلام فى المحبة والشوق والأنس[6] على نحو لم ترد به السنة، واتكأت عليه الصوفية المنحرفة فيما بعد.

وتكلمت رابعة العدوية ت (180هـ) بما يشبه

---

1 () انظر تلبيس إبليس 163.
2 () سير أعلام النبلاء10/472 وتلبيس إبليس395.
3 () حلية الأولياء6/269-285.
4 () المصدر السابق.
5 () المصدر السابق6/215-223.
6 () تاريخ الإسلام للذهبى(141-160/512).

الحلول[1].

ثم ظهرت المبالغة فى ترك الحديث وطلب العلم والعزوف عن الزواج وترك طلب المعاش من أمثال أبى سليمان الدارانى ت (205)[2] وبشر الحافى ت (228)[3].

وخاض المحاسبى ت (243) فى علم الكلام وأخذه إياه عن ابن كلَّاب[4].

وتكلم السرى السَّقطى ت (253) فى مسألة (الحقائق والإشارات)[5].

وجاء الجنيد وهو أول من لقب بشيخ الطريقة فى تاريخ التصوف[6] ت(297) وكان قليل الرواية للحديث، وطلب العلم أولاً ثم تركه، وأقبل على التأله والتعبد[7]، وظهر على لسانه شئ من التفسير الصوفى الإشارى[8].

والخلاصة:

أن ما سبق يمثل هفوات وزلات وشطحات من أناس صالحين فى الجملة، ولكنهم وقعوا فيها، إما

---

1 () تاريخ الإسلام(171-180)/119.
2 () تلبيس إبليس295.
3 () سير أعلام النبلاء للذهبى10/471، 472.
4 () سير أعلام النبلاء11/174.
5 () سير أعلام النبلاء للذهبى12/187.
6 () سير أعلام النبلاء14/66.
7 () انظر المصدر السابق.
8 () انظر حلية الأولياء10/270.

عن جهل، أو تقليد، أو غفلة، أو اجتهاد غير صائب – يغفر الله لنا ولهم- لكنا يجب أن نحذر هفواتهم هذه، ونحذر منها لأنها مبتدعة ومخالفة لسنة الرسول، ﷺ، وأصحابه وسلف الأمة، وقد أنكرها السلف وحذروا منها.

كما أن الصوفية المنحرفة الضالة التى ظهرت بعد القرن الثالث اتكأت على هذه الهفوات والزلات والشطحات، واتخذتها ذريعة لبدعها وضلالاتها وطرقها الفاسدة، زاعمة أن لها فى ذلك قدوة من الصالحين، وهذا من تلبيس الشيطان وأتباعه.

الثالثة: وتنبه لغفلة الرجل الصالح ولا تلمزه:

خلق الله البشر متفاوتين فى الخصال والمواهب والقدرات، فمنهم الذكى الفطن، ومنهم الغافل، ومنهم المغفَّل.

وقد يتصف بالغفلة بعض الرجال الصالحين، من أهل العلم والفضل والاستقامة، فيحدث منهم ما لا يوافق السنة، فيأخذ الناس عنهم ذلك لمجرد صلاحهم مما يكون فتنة لهم.

واعلم أن أئمة الهدى وعلماء الإسلام المقتدى بهم فى الدين قديماً وحديثاً كلهم من أهل العلم والفضل والذكاء، وليس فيهم من أهل الغفلة إلا النادر الذى لا حكم له، وإنما أهل الغفلة دون ذلك، فأكثر أهل الغفلة من الصالحين من العباد والنساك والمتصوفة والقصاص (الوعاظ) الذين هم أقل فقها فى الدين، وأبعد عن مجالس العلماء، فتنبه رعاك الله، فإن أكثر

أهل البدع والفسـق والفجـور يرمـون العلمـاء وأعلام الأمة وأهل الحديث بالتغفيـل، يلمزونهـم بـذلك بهتانـاً ومكراً وطعناً فى الدين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ظهور الفرق[1]

وما أن استشهد عثمان رضى الله عنـه، حـتى ابتـدأ ظهور الفرق، لأن حادث استشـهاده أثـار العديـد مـن القضايا، فتلاحقت الأحداث وأخذ بعضها برقاب بعـض، فبينما بايع الصحابة علياً رضى الله عنـه، رأى معاويـة الاقتصاص من قتلة عثمان، ثم اقتتل الفريقان، وظهر التحكيم كوسـيلة لـرأب الصـدع، وألـح أصـحاب علـيٍّ على التحكيم، بالرغم مـن معارضـته، لأنـه كـان قـاب قوسين أو أدنى من الظهور على الفريق الآخر.

ولما أطاعهم كارهاً، عاد أتباعه فأعلنوا أنـه لا حكـم إلا لله. وخرجوا عليه وكفروه. واسـتتبع ذلـك انقسـام المسلمين إلى ثلاثة أقسام، فريق يؤيد علياً، وفريـق يؤيد معاوية، وفريـق ثالث أبـى الخـوض فـى النـزاع. ومن ثم ظهر التشيع فى بدايته لتأييد علىّ، ثـم تحـول إلى عقائد كلامية عنـد مقتـل الحسـين بـن علـى فـى موقعة كربلاء[2].

وعن سعيد بن المسيب قال: وقعت الفتنة الأولى –

---

1 () انظر كتاب الكشـاف الفريـد عـن معـاول الهـدم ونقـائض التوحيد 1/75-87.

2 () قواعـد المنهـج السـلفى: ص 63-64 للـدكتور مصـطفى حلمى.

يعنى مقتل عثمان- فلم تُبْق من أصحاب بدر أحداً، ثم وقعت الفتنة الثانية، فلم تُبْق من أصحاب الحديبية أحداً، ثم وقعت الفتنة الثالثة فلم ترتفع وللناس طباخ[1].

فالخوارج والشيعة، حدثوا فى الفتنة الأولى، والقدرية والمرجئة فى الفتنة الثانية، والجهمية ونحوهم بعد الفتنة الثالثة، فصار هؤلاء ﴿**الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً**﴾[2]. يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك غلوْا فى الوعد، حتى نفوا بعض الوعيد، أعنى المرجئة !!. أولئك غلوا فى التنزيه حتى نفوا الصفات، وهؤلاء غلوا فى الإثبات حتى وقعوا فى التشبيه!!.

وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويُعرضون عن الأوائل[3] وينقلون عن اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه فى مسائلهم ودلائلهم، وغيروه فى اللفظ تارة وفي المعنى أخرى، فلبَسوا الحق بالباطل، وكتموا حقاً جاء به نبيهم، فتفرقوا واختلفوا، وتكلموا حينئذ فى الجسم والعرض والتجسيم نفياً وإثباتاً.

---

1 () طباخ: عقل وقوة.

2 () الأنعام: 159.

3 () شرح العقيدة الطحاوية: ص 593 وما بعدها لمحمد ابن أبى العز.

السبب الذى لأجله افترقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين[1]

فـاعلموا رحمكـم اللـه أن الآيـات الدالـة علـى ذم البدعة وكثيراً مـن الأحـاديث: أشـعرت بوصـف لأهـل البدعة، وهـو الفرقـة الحاصـلة، حـتى يكونـوا بسـببها شيعاً متفرقة، لا ينتظـم شـملهم الإسـلام، وإن كـانوا من أهله، وحكم لهم بحكمه.

ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿**إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فـى شـىء**﴾[2]، وقـوله تعـالى ﴿**ولا تكونوا مـن المشـركين مـن الـذين فرقوا دينهم وكـانوا شـيعاً ...**﴾ الآية[3]، وقـوله ﴿**وأن هــذا صــراطى مســتقيماً فــاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكـم عـن سـبيله**﴾[4] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وصف التفرُّق ؟

وفـى الحـديث: **(وسـتفترق أمـتى علـى ثلاث وسبعين فرقة)**[5].

والتفرق ناشئ عـن الاختلاف فـى المـذاهب والآراء

---

1 () هذا الباب مختصر مـن كتـاب الاعتصـام للإمـام الشـاطبى رحمه الله تعالى.

2 () الأنعام: 159

3 () الروم: 31-32

4 () الأنعام: 153

5 () صححه الألبانى (الصحيحة 203، 1492).

إن جعلنا التفـرق معنـاه بالأبـدان، وهـو الحقيقـة، وإن جعلنـا معنـى التفـرق فـى المـذاهب، فهـو الاختلاف، كقوله: ﴿**ولا تكونوا كالـذين تفرقـوا واختلفـوا**﴾ الآية[1].

فلا بد من النظر فى هذا الاختلاف، ما سببه؟

وله سببان:

أحدهما: لا كسـب للعبـاد فيـه، وهـو الراجـع إلـى سابق القدر.

والآخر: هو الكسبى، وهو المقصـود بـالكلام عليـه فى هذا الباب، إلا أن نجعل السبب الأول مقدمة، فإن فيها معنى أصيلاً يجب التثبُّت له على من أراد التفقـه فى البدع.

قال الله تعالى: ﴿**ولو شـاء ربـك لجعـل النـاس أمة واحدة ولا يزالون مختلفيـن إلا مـن رحـم ربـك ولـذلك خلقهـم**﴾[2]، فـأخبر سـبحانه أنهـم لا يزالـون مختلفيـن أبـداً، مـع أنـه لـو أراد أن يجعلهـم متفقين، لكان على ذلـك [قـديراً]، لكـن سـبق العلـم القديم أنه إنما خلقهم للاختلاف، وهو قول جماعة من المفسـرين فـى الآيـة، وأن قـوله: ﴿ولـذلك خلقهـم﴾، معناه: وللاختلاف خلقهم، وهـو مـروى عـن مالـك بـن أنس، ونحوه عن الحسن.

وليس المراد ها هنا الاختلاف فى الصـور، كالحسـن

---

1 () آل عمران: 105.

2 () هود: 118-119.

والقبيح، ولا فى الألوان، كالأحمر والأسود، ولا فى أصل الخلقة، كالتام الخَلْق والناقص الخَلْق، ولا فى الخُلُق، كالشجاع والجبان، ولا فيما أشبه ذلك من الأوصاف التى هم مختلفون فيها.

وإنما المراد اختلاف آخر، وهو الاختلاف الذى بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين، كما قال تعالى: ﴿**كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه ...**﴾ الآية[1]، وذلك الاختلاف فى الآراء والنحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى فى الدنيا والآخرة.

هذا هو المراد من الآيات التى ذكر فيها الاختلاف الحاصل بين الخلق: أن هذا الاختلاف الواقع بينهم على أوجه:

أحدها: الاختلاف فى أصل النحلة: وهو قول جماعة من المفسرين، منهم عطاء، قال: ﴿**ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم**﴾[2]، قال: اليهود والنصارى والمجوس والحنفية، وهم الذين رحم ربك.

وأصل هذا الاختلاف هو فى التوحيد والتوجه للواحد الحق سبحانه، فإن الناس فى عامة الأمر لم يختلفوا فى أن لهم مدبَّراً يدبَّرهم وخالقاً أوجدهم، إلا أنهم

---

1 () البقرة: 213.

2 () هود: 119.

اختلفوا فى تعيينه على آراء مختلفة، من قائل بالاثنين، وبالخمسة، أو بالطبيعة، أو بالدهر، أو بالكواكب ... إلى أن قالوا بالآدميين والشجر والحجارة وما ينحتونه بأيديهم، ومنهم من أقر بواجب الوجود الحق، لكن على آراء مختلفة أيضاً.

إلى أن بعث الله الأنبياء مبيِّنين لأممهم حقَّ ما اختلفوا (فيه) من باطله، فعرَّفوا بالحق على ما ينبغى، ونزَّهوا ربَّ الأرباب عما لا يليق بجلاله، من نسبة الشركاء والأنداد، وإضافة الصاحبة والأولاد، فأقرَّ بذلك من أقرَّ به، وهم الداخلون تحت مقتضى قوله: ﴿**إلا من رحم ربك**﴾[1]، وأنكر من أنكر، فصار إلى مقتضى قوله: ﴿**وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجِنَّة والناس أجمعين**﴾[2].

وإنما دخل الأولون تحت وصف الرحمة، لأنهم خرجوا عن وصف الاختلاف إلى وصف الوفاق والألفة، وهو قوله: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**﴾[3]، وهو منقول عن جماعة من المفسرين.

وبقى الآخرون على وصف الاختلاف، إذ خالفوا الحق الصريح، ونبذوا الدين الصحيح.

والثانى: ثم إن هؤلاء المتفقين قد يعرض لهم الاختلاف بحسب القصد الثانى لا بالقصد الأول، فإن

---

1 () هود: 119.
2 () هود: 119.
3 () آل عمران: 103.

الله تعالى حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظار أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظنيات عريقة فى إمكان الاختلاف، لكن فى الفروع دون الأصول، وفى الجزئيات دون الكليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف.

يعنى: أنه فى مسائل الاجتهاد التى لا نص فيها يقطع العذر، بل لهم فيه أعظم العذر، مع أن الشارع لما علم أن هذا النوع من الاختلاف واقع، أتى فيه بأصل يرجع إليه، وهو قول تعالى: ﴿**فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول...**﴾الآية[1]، فكل اختلاف من هذا القبيل حكم الله فيه أن يردَّ إلى الله، وذلك ردُّه إلى كتابه، وإلى رسول الله ﷺ، وذلك ردُّه إليه إذا كان حياً، وإلى سنته بعد موته، وكذلك فعل العلماء رضى الله عنهم.

إلا أن لقائل أن يقول: هل هم داخلون تحت قوله تعالى: ﴿**ولا يزالون مختلفين**﴾[2] أم لا؟

والجواب: أنه لا يصح أن يدخل تحت مقتضاها أهل هذا الاختلاف من أوجه:

أ: أن الآية اقتضت أن أهل الاختلاف المذكورين مباينون لأهل الرحمة، لقوله: ﴿**ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك**[1]﴾، فإنها اقتضت قسمين: أهل الاختلاف، ومرحومين، فظاهر التقسيم

---

1 () النساء: 59.

2 () هود: 118.

أن أهل الرحمة ليسوا من أهل الاختلاف، وإلا كان قسم الشئ قسيماً له، ولم يستقم معنى الاستثناء.

ب: أنه قال فيها: ﴿**ولا يزالون مختلفين**[1]﴾، فظاهر هذا أن وصف الاختلاف لازم لهم، حتى أطلق عليهم لفظ اسم الفاعل المشعر بالثبوت، وأهل الرحمة مبرؤون من ذلك، لأن وصف الرحمة ينافى الثبوت على المخالفة، بل إن خالف أحدهم فى مسألة، فإنما يخالف فيها تحرياً لقصد الشارع فيها، حتى إذا تبين له الخطأ فيها، راجع نفسه، وتلافى أمره، فخلافه فى المسألة بالعَرَض لا بالقصد الأول، فلم يكن وصف الاختلاف لازماً ولا ثابتاً، فكان التعبير عنه بالفعل الذى يقتضى العلاج والانقطاع أليق فى الموضع.

جـ: أنَّا نقطع بأن الخلاف فى مسائل الاجتهاد واقع ممن حصل له محض الرحمة، وهم الصحابة ومن اتبعهم بإحسان رضى الله عنهم، بحيث لا يصح إدخالهم فى قسم المختلفين بوجه، فلو كان المخالف منهم فى بعض المسائل معدوداً من أهل الاختلاف – ولو بوجه ما-، لم يصح إطلاق القول فى حقه: إنه من أهل الرحمة، وذلك باطل بإجماع أهل السنة.

د: أن جماعة من السلف الصالح جعلوا اختلاف الأمة فى الفروع ضرباً من ضروب الرحمة، وإذا كان من جملة الرحمة، فلا يمكن أن يكون صاحبه خارجاً من قسم أهل الرحمة.

فاختلافهم فى الفروع كاتفاقهم فيه.

والثالث: وبين هذين الطريقين واسطة أدنى من الرتبة الأولى وأعلى من الرتبة الثانية، وهى أن يقع الاتفاق فى أصل الدين، ويقع الاختلاف فى بعض قواعده الكلية، وهو المؤدى إلى التفرُّق شيعاً.

فيمكن أن تكون الآية تنتظم هذا القسم من الاختلاف، ولذلك صح عنه أن أمته تفترق على بضع وسبعين فرقة، وأخبر أن هذه الأمة تتبع سنن من كان قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع، وشمل ذلك الاختلاف الواقع فى الأمم قبلنا.

ويرشحه وصف أهل البدع بالضلالة وإيعادهم بالنار، وذلك بعيد من تمام الرحمة.

والرابع: وقد ذهب جماعة من المفسرين إلى أن المراد بالمختلفين فى الآية أهل البدع، وأن [illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible]:

[illegible]:

من أهل العلم والاجتهاد في الدين- لم يبلغ تلك الدرجة، لم يكن ذلك، لم يكن رأياً، وخلافه لم يكن:

ولكن تارة يكون ذلك (في) جزئي وفرع من الفروع، وأما في الدين- وأصل الدين- الاعتقادية في الشريعة- فتراه آخذاً ببعض الشريعة حتى إلى ظهر في غير إحاطة بسوخ.

نبَّه الحديث على قال: **(لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يَبْق عالم، اتَّخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)**[1].

قال بعض العلماء: تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قِبَل أنه إذا مات علماؤهم، أفتى من ليس بعالم، فيُؤتَى الناس من قِبَلِهِ، وقد صرِّف هذا المعنى تصريفاً، فقيل: ما خان أمين قط، ولكنه ائتمن غير أمين، فخان. قال: ونحن نقول: ما ابتدع عالم قط، ولكنه استُفْتِىَ من ليس بعالم، فضلَّ وأضلَّ.

قال مالك بن أنس: بكى ربيعة يوماً بكاء شديداً، فقيل له: أمصيبة نزلت بك؟ فقال: لا! ولكن استُفْتِىَ مَن لا علم عنده.

---

1 () أخرجه مسلم فى "صحيحه" (2673) (13) فى العلم: باب رفع العلم وقبضه.

والثانى من أسباب الخلاف: اتباع الهوى:

ولذلك سُمِىَ أهل البدع أهـل الأهـواء، لأنهـم اتَّبعـوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلـة الشـرعية مأخـذ الافتقـار إليها والتعويـل عليهـا حـتى يصـدروا عنهـا، بـل قـدموا أهـواءهم، واعتمـدوا علـى آرائهـم، ثـم جعلـوا الأدلـة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك.

وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيـح، ومـن مـال إلى الفلاسفة وغيرهم، ويدخل فى غمـارهم مـن كـان منهـم يخشـى السـلاطين لنيـل مـا عنـدهم، أو طلبـاً للرياسة، فلا بد أن يميل مـع النـاس بهـواهم، ويتـأول عليهم فيما أرادوا حسبما ذكره العلماء ونقلـه الثقـات من مصاحبى السلاطين.

فــالأولون ردُّوا كــثيراً مــن الأحــاديث الصــحيحة بعقولهم، وأساؤوا الظن بما صح عن النبى ، وحسنوا ظنهم بـآرائهم الفاسـدة، حـتى ردَّوا كـثيراً مـن أمـور الآخـرة وأحوالهـا، مـن الصـراط، والميـزان، وحشـر الأجساد، والنعيم والعذاب الجسـميين، وأنكـروا رؤيـة البارى ... وأشباه ذلك، بل صيَّروا العقـل شـارعاً جـاء الشرع أو لا، بل إن جاء، فهو كاشف لمقتضى ما حكم به العقل ... إلى غير ذلك من الشناعات.

والآخرون خرجوا عن الجادة إلى البنيَّات، وإن كانت مخالفة لطلب الشريعة، حرصاً على أن يغلب عـدوَّه، أو يفيد وليَّه، أو يجرَّ إلى نفسه [نفعاً].

والثالث من أسباب الخلاف: التصميم علـى اتبـاع العوائـد وإن فسـدت أو كـانت مخالفـة

للحق.

وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ وأشباه ذلك، وهو التقليد المذموم، فإن الله ذمَّ ذلك في كتابه، كقوله: ﴿**بل قالوا إنا وجدنا ءاباءنا على أمة ...**﴾ الآية[1]، ثم قال: ﴿**قال أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه ءاباءكم قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون**﴾[2].

وليس من هذا القبيل عمل أهل المدينة، وما أشبه ذلك، لأنه دليل ثابت عند جماعة من العلماء على وجه ليس مما نحن فيه.

وهذا الوجه هو الذى مال بأكثر المتأخرين من عوام المبتدعة (إذا اتفق أن) ينضاف إلى شيخ جاهل أو لم يبلغ مبلغ العلماء، فيراه يعمل عملاً، فيظنه عبادة، فيقتدى به، كائناً ما كان ذلك العمل، موافقاً للشرع أو مخالفاً، ويحتج به على من يرشده، فيقول: كان الشيخ فلان من الأولياء، وكان يفعله، وهو أولى أن يُقْتدى به من علماء أهل الظاهر، فهو في الحقيقة راجع إلى تقليد من حسن ظنه فيه، أخطأ أو أصاب، كالذين قلَّدوا آباءهم سواء، وإنما قصارى قول هؤلاء أن يقولوا: إن آباءنا أو شيوخنا لم يكونوا ينتحلون مثل هذه الأمور سدى، وما هى إلا مقصودة بالدلائل والبراهين، مع أنهم يرون أن لا دليل عليها، ولا برهان يقود إلى القول بها.

---

1 () الزخرف: 23.

2 () الزخرف: 24.

[فصل]

هذه الأسباب الثلاثة راجعة فى التحصيل إلى وجه واحد، وهو: **الجهل بمقاصد الشريعة**، والتخرُّص على معانيها بالظن من غير تثبُّت، أو الأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون ذلك من راسخ فى العلم.

فإن قيل: فَرضتَ الاختلاف المتكلم فيه فى واسطة بين طرفين، فكان من الواجب أن تردد النظر فيه عليهما، فلم تفعل، بل رددته إلى الطرف الأول فى الذم والضلال، ولم تعتبره بجانب الاختلاف الذى لا يضير، وهو الاختلاف فى الفروع.

فالجواب عن ذلك: أن كون ذلك القسم واسطة بين الطرفين لا يحتاج إلى بيانه إلا من الجهة التى ذكرنا، أما الجهة الأخرى، فإن ذكرهم فى هذه الأمة وإدخالهم فيها أوضح أن هذا الاختلاف لم يلحقهم بالقسم الأول، وإلا، فلو كان ملحقاً لهم به، لم يقع فى الأمة اختلاف ولا فرقة، ولا أخبر الشارع به، ولا نبَّه السلف الصالح عليه، فكما أنه لو فرضنا اتفاق الخلق على الملة بعد [أن] كانوا مفارقين لها، لم نقل: اتفقت الأمة بعد اختلافها، كذلك لا نقول: اختلفت الأمة أو افترقت الأمة بعد اتفاقها، أو خرج بعضهم إلى الكفر بعد الإسلام، وإنما يقال: افترقت وتفترق الأمة إذا كان الافتراق واقعاً فيها مع بقاء اسم الأمة هذا هو الحقيقة، ولذلك قال رسول الله

فى الخـوارج: **(يمرقون مـن الـدين كمـا يمـرق السهم مـن الرميّـة)** ثـم قـال: **(وتتمـارى فـى الفـوق- وفـى روايـة: فينظـر الرامـى إلـى سهمه إلى نصله إلى رصـافه، فيتمـارى فـى الفوقـة-: هـل علـق بهـا مـن الـدم شـىء)**[1]، والتمارى فى الفـوق فيـه، هـل فيـه فـرث ودم أم لا؟ شك بحسب التمثيل: هل خرجوا من الإسلام حقيقـة؟ وهـذه العبـارة لا يعـبر بهـا عمـن خـرج مـن الإسـلام بالارتداد مثلاً.

وقد اختلفت الأمة فى تكفير هـؤلاء الفـرق أصحاب البدع العظمى، ولكن الذى يَقوى فى النظر وبحسب الأثر عدم القطـع بتكفيرهـم، والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم:

- ألا ترى إلى صنع على رضى الله عنه فى الخوارج؟ وكونه عاملهم فى قتـالهم معاملـة أهـل الإسـلام، علـى مقتضـى قـول اللـه تعـالى: ﴿**وإن طائفتان مـن المـؤمنين اقتتلـوا فأصـلحوا بينهما...**﴾ الآية[2]، فـإنه لمـا اجتمعـت الحروريـة، وفارقت الجماعة، لم يهيجهم علىٌّ، ولا قاتلهم، ولو كانوا بخروجهم مرتدين، لـم يـتركهم، لقـوله عليـه الصلاة والسلام: **(من بـدل دينـه فـاقتلوه)**[3]، ولأن أبا بكر رضى الله عنه خرج لقتال أهـل الـردة

---

1 () مضى تخريجه (ص28).

2 () الحجرات: 90.

3 () أخرجه: البخارى (6/149، 12/267- فتح) من حديث ابن عباس.

ولـم يـتركهم، فـدل ذلـك علـى اختلاف مـا بيـن المسألتين.

- وأيضاً، فحين ظهر معبد الجهنـى وغيـره مـن أهـل القدر، لم يكن لهم من السـلف الصـالح إلا الطـرد والإبعاد والعدواة والهجران، ولو كانوا خرجـوا إلـى كفـر محـض، لأقـاموا عليهـم الحـد المقـام علـى المرتدين.
- وعمر بن عبـد العزيـز أيضـاً لمـا خـرج فـى زمـانه الحرورية بالموصل، أمر بالكف عنهم على حـد مـا أمر به علىّ رضى الله عنه، ولـم يعـاملهم معاملـة المرتدين.
- ومن جهة المعنى، إنا وإن قلنا: إنهم متبعون للهوى ولِمَا تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تـأويله، فأنهم ليسوا بمتبعين للهوى بإطلاق، ولا متبعين لما تشابه من الكتاب من كل وجـه، ولـو فرضـنا أنهـم كذلك، لكانوا كفاراً، إذ لا يتأتى ذلـك مـن أحـد فـى الشريعة إلا مع رد محكماتها عناداً، وهو كفر، وأمـا من صدق بالشريعة ومن جاء بها وبلـغ فيهـا مبلغـاً يظن به أنه متبـع للـدليل بمثلـه، لا يقـال فيـه: إنـه صـاحب هـوى بـإطلاق، بـل هـو متبـع للشـرع فـى نظره، لكن بحيث يمازجه الهوى فى مطـالبه، مـن جهة إدخال الشـبه فـى المحكمـات بسـبب اعتبـار المتشابهات، فشارك أهل الهوى فى دخول الهـوى فى نحلته، وشارك أهل الحق فى أنه لا يقبل إلا مـا دل عليه الدليل على الجملة.

- وأيضاً، فقد ظهر منهم اتحاد القصد مع أهل السنة على الجملة فى مطلب واحد، وهو الانتساب إلى الشريعة، ومن أشد مسائل الخلاف –مثلاً- مسألة إثبات الصفات، حيث نفاها من نفاها، فإنا إذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين، وجدنا كل واحد منهما حائماً حول حمى التنزيه ونفى النقائص وسمات الحدوث، وهو مطلوب الأدلة، وإنما وقع اختلافهم فى الطريق، وذلك لا يخل بهذا القصد فى الطرفين معاً، فحصل فى هذا الخلاف أشبه الواقع بينه وبين الخلاف الواقع فى الفروع.
- وأيضاً، فقد يعرض الدليل على المخالف منهم، فيرجع إلى الوفاق، لظهوره عنده، كما رجع من الحرورية الخارجين على علىٍّ رضى الله عنه ألفان، وإن كان الغالب عدم الرجوع، كما تقدم فى أن المبتدع ليس له توبة، لحديث **(إن الله احتجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته)**[1].

---

1 () صححه الألبانى (الصحيحة ح1620).

فصل فى الكلام على حديث الافتراق

الطعن فى حديث الافـتراق أو التشـكيك فيـه وجوابه:

كثر فى الآونة الأخيرة الطعن فى حـديث الافـتراق، أو التشكيك فيه بناء على ضعف أكثر أسانيده، وغالب الذين يشككون فى حديث الافـتراق، قصـدهم وصـف الأمــة كلهــا بالســلامة والنجــاة والاســتقامة، وإزالــة الفــوارق العقديــة والمذهبيــة، مــع العلــم أن الإخبــار القاطع عن وقوع الافتراق فـى الأمـة ليـس مقصـوراً على حديث الافتراق الذى ذكر فيه عدد الفـرق الثلاث والسبعين رغم شهرته وصحته بمجموع طرقه وتلقيـه بالقبول من الأمة. وهذا الإنكار أو الشك ناتج عن عدة أسباب ترجع إلى حال القائل بهذا القول.

فالغالب ممن يـذهبون هـذا المـذهب أنـه ناتـج عـن الجهل: الجهـل بسـنن اللـه تعـالى، والجهـل بالشـرع (نصوص القرآن والسنة) أو الجهـل بـالواقع، والجهـل بآثار السلف.

* **أما الجهل بسنة الله تعـالى: ﴿ولا يزالـون مختلفين . إلا من رحم ربك﴾**[1]، ومـن رحـم ربـك هم أهل السنة.

* **وأما الجهل بالشرع:** فإن النصـوص متـواترة فى الإخبار عن وقوع الافتراق فى الأمة، فـى القـرآن

---

[1] () هود: 118،119.

والسنة، وقد ذكر طائفة منها وإجماع السلف.

* **وأما الجهل بالواقع:** فإن من تأمل حال الأمة اليوم يجد أنها: شيعاً، وأحزاباً، وطوائف مشتتة بين الفرق القديمة والاتجاهات الجديدة، وكل يغنى على ليلاه، فمن لم يدرك هذا الواقع، أو من يتجاهله فهو جاهل. ومن كان قصده جمع شمل الأمة على كلمة سواء وحسن الظن بها، فإن هذا حق لكنه مشروط باتباع الحق وسبيل المؤمنين. لا مجرد دعوى الإسلام.

أما الجهل بآثار السلف: فإن السلف مُجْمِعُون على أن فى الأمة طوائف فارقت السنة والجماعة: كالخوارج، والشيعة، والقدرية، وأهل الكلام، وغيرهم.

وقد يكون منكر حديث الافتراق (مرجئ) يرى أن من صدق فهو مؤمن، وأظن هذا الصنف ليس بقليل خاصة بين المفكرين والأساتذة والمشايخ الذين ينتمون للفرق الكلامية، وهم أكثرية فى العالم الإسلامى اليوم.

وقد يكون من طائفة (الطلقاء) من بعض أصحاب الفكر الإسلامى الحديث، الذين لا يلتزمون العقيدة، ويعتمدون على مجرد العواطف، أو بعض الأدباء الذين يحلمون بجمع الأمة تحت أى شعار.

أو من طائفة (الزنادقة) كالحداثيين والفلاسفة وغلاة الصوفية والدجاجلة.

وطائفة منهم لا يستهان بعددها، عرفناهم من الرافضة والباطنية وأتباع الفرق الأخرى، فإنهم من أكثر الناس ترويجاً لدعوى إلغاء الفوارق العقدية،

وضرورة التقريب والتقارب بين الفرق، ولا أعرف أحداً يدعو إلى الحق والاجتماع على السنة إلا أهل السنة، وهذا من أبرز سماتهم اليوم، وقبل اليوم، ودائماً بحمد الله. فهم يدعون إلى اجتماع الكلمة على الحق، ووحدة الصف تحت راية التوحيد، وجمع الشمل حول السنة، والاعتصام بحبل الله، لا الشعارات والأهواء.

أما الآخرون فيقولون: نجتمع على ما نحن عليه، ونتقارب ونلغى الفوارق العقدية، وكل على ما هو عليه! وأحسنهم من يقول: "نجتمع ونتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"، وهذا حق ومن أعظم غايات الدين، إذا قصد به الأحكام والاجتهادات، ولعل هذا مقصود أول من أطلقها فى العصر الحديث[1]، لكنها أريد بها الباطل حينما صارت شعاراً للتجميع العقدى دون تمييز بين الحق، والباطل ولا السنة والبدعة، ولا التوحيد والشرك، بل أرادوا منها التفاف الناس جميعاً تحت شعارات ورايات تقوم على الخلط ومداهنة أهل الأهواء والافتراق، والتنازل عن (السنة والجماعة) (السلف) لئلا نجرح شعور الآخرين! إن هذا هو التفريط فى الحق، والإفراط فى الإرجاء، ومصانعة أهل الأهواء. وقد نهانا الله عن ذلك فقال عز وجل: **﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم**

---

1 () هو حسن البنا رحمه الله.

النار[1].

هـؤلاء وأولئـك فيهـم المشـككة أو الطـاعنون فـى حديث الافتراق، فافهم رعاك الله.

صـح مـن حـديث أبـى هريـرة رضـى اللـه عنـه: أن رسول الله قال: **(تفرقـت اليهـود علـى إحـدى وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتتفـرق امتى على ثلاث وسبعين فرقة)**.

وخرجه الترمذى هكذا.

وفى رواية أبى داود، قال: **(افترق اليهـود علـى إحـدى أو اثنـتين وسـبعين فرقـة، وتفرقـت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة)**.

قال الألبانى[2] رحمه الله تعالى:

أخرجه أبو داود والترمـذى وابـن ماجـة وابـن حبـان والآجرى فى "الشريعة" والحـاكم وأحمـد وأبـو يعلـى فى "مسنده" من طرق عن محمد بن عمرو عن أبـى سلمة عن أبـى هريـرة مرفوعـاً بـه. وقـال الترمـذى: "حديث حسن صحيح". وقـال الحـاكم: "صـحيح علـى شرط مسلم". ووافقه الذهبي.[3]

---

1 () هود: 113.

2 () انظر السلسلة الصحيحة للشيخ ناصر الدين الألبانى رحمه الله تعالى (حديث 203/204).

3 () ثم رأيت الحاكم قد أخرجـه فـى مكـان آخـر(1/6) وقـال: "احتج مسلم بمحمد بن عمرو" وردهِ الذهبى بقوله: "قلت: مـا احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره".

قلت (الألبانى): وفيه نظر فإن محمد بن عمرو، فيه كلام ولذلك لم يحتج به مسلم، وإنما روى لـه متابعـة، وهو حسن الحديث، وأما قـول الكـوثرى فـى مقدمـة "التبصـير فـى الـدين" (ص5) أنـه لا يحتـج بـه إذا لـم يتـابع، فمـن مغالطـاته، أو مخالفـاته المعروفـة، فـإن الذى استقر عليه رأى المحدثين من المحققين الـذين درسوا أقوال الأئمة المتقدمين فيه أنه حسن الحديث يحتـج بـه، مـن هـؤلاء النـووى والـذهبى والعسـقلانى وغيره. على أن الكوثرى إنما حـاول الطعـن فـى هـذا الحديث لظنه أن فيه الزيادة المعروفة بلفظ: **(كلهـا فى النار إلا واحدة)** وهو ظن باطل، فإنها لـم تـرد فى شئ من المصادر الـتى وقفـت عليهـا مـن حـديث أبى هريرة رضى الله عنه من هذا الوجه عنه.

وقد وردت الزيادة المشار إليها مـن حـديث معاويـة رضى الله عنه، وهذا لفظه:

(ألا إن من قبلكم من أهل الكتـاب افـترقوا علـى ثنـتين وسـبعين ملـة، وإن هـذه الملـة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسـبعون فى النار، وواحدة فى الجنة، وهى الجماعة).

أخرجـه أبـو داود والـدارمى وأحمـد وكـذا الحـاكم والآجـرى وابـن بطـة واللالكـائى مـن طريـق صـفوان قال: حدثنى أزهر بن عبد الله الهوزنى عن أبى عـامر عبد الله بن لحى عن معاوية بن أبى سـفيان أنـه قـام فينـا فقـال: ألا إن رسـول اللـه قـام فينـا فقـال ... فذكره. وقال الحـاكم وقـد سـاقه عقـب حـديث أبـى

هريرة المتقدم:

"هـذه أسـانيد تقـام بهـا الحجـة فـى تصـحيح هـذا الحديث". ووافقه الذهبى وقال الحـافظ فـى "تخريـج الكشاف" (ص63): "وإسناده حسن".

والحـديث أورده الحـافظ ابـن كـثير فـى تفسـيره (1/390) مـن روايـة أحمـد، ولـم يتكلـم علـى سـنده بشىء، ولكنه أشار إلى تقويته بقـوله: "وقـد ورد هـذا الحديث من طرق".

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى "المسـائل" (83/2)[1].

"وهـو حـديث صـحيح مشـهور". وصـححه أيضـاً الشاطبى فى "الاعتصام" (3/38).

ومن طرق الحديث التى أشار إليها ابن كثير، وفيهـا الزيـادة، مـا ذكـره الحـافظ العراقـى فـى "تخريـج الإحياء" (3/199) قال:

"رواه الترمـذى مـن حـديث عبـد اللـه بـن عمـرو وحسنه، وأبو داود من حديث معاوية، وابن ماجـة مـن حديث أنس وعوف بن مالك، وأسانيدها جياد".

قال (الألبانى): قلت: ولحـديث أنـس طـرق كـثيرة جـداً تَجَمَّـعَ عنـدى منهـا سـبعة، وفيهـا كلهـا الزيـادة المشار إليها، مع زيادة أخرى يأتى التنبيه عليها.

فقـد تـبين بوضـوح أن الحـديث ثـابت لا شـك فيـه، ولذلك تتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجـاج بـه

---

[1] () مخطوط فى المكتبة الظاهرية (فقه حنبلى3).

حتى قال الحاكم فى أول كتابه "المستدرك": (أنه حديث كبير[1] فى الأصول) ولا أعلم أحداً قد طعن فيه، إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشذوذه، أمثال الكوثرى الذى سبق أن أشرنا إلى شئ من تنطعه وتحامله على الطريق الأولى لهذا الحديث، التى ليس فيها الزيادة المتقدمة: "كلها فى النار"، جاهلاً بل متجاهلاً حديث معاوية وأنس على كثرة طرقه عن أنس كما رأيت. وليته لم يقتصر على ذلك، إذن لما التفتنا إليه كثيراً، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل، ألا وهو العلامة ابن الوزير اليمنى، وذكر أنه قال فى كتابه: "العواصم والقواصم" ما نصه:

"إياك أن تغتر بزيادة" كلها فى النار إلا واحدة" فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم: إن هذا الحديث لا يصح".

وقفت على هذا التضعيف منذ سنوات. ثم أوقفنى بعض الطلاب فى "الجامعة الإسلامية" على قول الشوكانى فى تفسيره "فتح القدير" (2/56):

"قال ابن كثير فى تفسيره: وحديث افتراق الأمم إلى بضع وسبعين، مروى من طرق عديدة، قد ذكرناها فى موضع آخر. انتهى. قلت: أما زيادة كونها فى النار إلا واحدة "فقد ضعفها جماعة من المحدثين"

---

[1] () فى الأصل: "كثر". وفى "كشف الخفاء" (1/309) عنه "كثير" وفى "المقاصد" ما أثبته، ولعله الصواب.

(!)، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة".

ولا أدرى من الذين أشار إليهم بقوله: "جماعة ..." فإنى لا أعلم أحداً من المحدِّثين المتقدمين ضعف هذه الزيادة، بل أن الجماعة قد صححوها وقد سبق ذكر أسمائهم، وأما ابن حزم فلا أدرى أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه فى كتابه "الفصل فى الملل والنحل" وقد رجعت إليه، وقلبت مظانه فلم أعثر عليه، ثم إن النقل عنه مختلف، فابن الوزير قال عنه: "لا يصح"، والشوكانى قال عنه: "إنها موضوعة"، وشتان بين النقلين كما لا يخفى، فإن صح ذلك عن ابن حزم، فهو مردود من وجهين:

الأول: أن النقد العلمى الحديثى قد دل على صحة هذه الزيادة، فلا عبرة بقول من ضعفها.

والآخر: أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لا سيما وهو معروف عند أهل العلم بتشدده فى النقد، فلا ينبغى أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف؟!

وأما ابن الوزير، فكلامه الذى نقله الكوثرى يشعر بأنه لم يطعن فى الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغى الجزم بفساد المعنى لا مكان توجيهه وجهة صالحة ينتفى به الفساد الذى ادعاه. وكيف يستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلاً !

وإن مما يؤيد ما ذكرته أمرين:

الأول: أن ابن الوزير فى كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: "الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم"[1] فقد عقد فيه فصلا خاصاً فى الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردوا أحاديثهم، ومنهم معاوية رضى الله عنه، فسرد ما له من الأحاديث فى كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيه الشيعة، فكان هذا الحديث منها !

الأمر الآخر: أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين من نقطع أنه وقف على كتب ابن الوزير، ألا وهو الشيخ صالح المقبلى، قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعف هذا الحديث فكأنه يشير بذلك إلى ابن الوزير. وأنت إذا تأملت كلامه وجدته يشير إلى أن التضعيف لم يكن من جهة السند، وإنما من قِبَل استشكال معناه، وأرى أن أنقل خلاصة كلامه المشار إليه لما فيه من الفوائد. قال رحمه الله تعالى فى "العلم الشامخ فى إيثار الحق على الآباء والمشايخ" (ص414):

"حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، رواياته كثيرة يشد بعضها بعضاً بحيث لا يبقى ريبة فى حاصل معناها. (ثم ذكر حديث معاوية هذا، وحديث ابن عمرو ابن العاص الذى أشار إليه الحافظ العراقى

---

[1] () انظر الجزء الثانى منه (ص113-115).

وحسنه الترمذى) ثم قال: والإشكال فى قوله: "كلها فى النار إلا ملة"، فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم فى سائر الأمم كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود حسبما صرحت به الأحاديث، فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم فى ضعف هذه الجملة، وقال: هى زيادة غير ثابتة. وبعضهم تأول الكلام. قال: ومن المعلوم أنه ليس المراد من الفرقة الناجية أن لا يقع منها أدنى اختلاف، فإن ذلك قد كان فى فضلاء الصحابة. إنما الكلام فى مخالفة تصيِّر صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها. وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة فى مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظائم المفاسد لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معيناً من هذه الفرق التى قد تحزبت والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة.

ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته:

إن الناس عامة وخاصة، فالعامة آخرهم كأولهم، كالنساء والعبيد والفلاحين والسوقة ونحوهم ممن ليس من أمر الخاصة فى شىء، فلا شك فى براءة آخرهم من الابتداع كأولهم.

وأما الخاصة، فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ فى تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلاً يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه فى الفقه والتعصب، وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها وحملوه ما لم يتحمله، ولكنه إمامهم

المقدم وهؤلاء هم المبتدعة حقاً، وهو شئ كبير ﴿**تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا**﴾[1]، كنفى حكمة الله تعالى، ونفى إقداره المكلف، وككونه يكلف ما يطاق، ويفعل سائر القبائح ولا تقبح منه، وأخواتهن ! ومنها ما هو دون ذلك، وحقائقها جميعها عند الله تعالى، ولا ندرى بأيها يصير صاحبها من إحدى الثلاث وسبعين فرقة.

ومن الناس[2] من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دس فى تلك الأبحاث نقوضها فى مواضع لكن على وجه خفى، ولعله تخيل مصلحة دنيئة، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له فى عرضه، وربما بلغت الأذية إلى نفسه. وعلى الجملة فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخبط فى تصرفاته، وحسابه على الله سبحانه، إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحداً من هؤلاء النظار إلا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثير، فلربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لا يفطن لتلك اللمحة الخفية التى دسوها إلا الأذكياء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمحة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه، والله المستعان.

---

1 () مريم: 90.

2 () وهم القسم الثانى من الخاصة فى تقسيم المؤلف، وستأتى الإشارة إليهم فى كلامه.

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا هيئ للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيراً من غثاء ما حصلوه ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل. وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضا عن السلف لوقعهم فى النفوس. وهؤلاء هم الأكثرون عدداً، والأرذلون قدراً، فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة. فالقسم الأول من الخاصة مبتدعة قطعاً. والثانى ظاهرهُ الابتداع، والثالث له حكم الابتداع.

ومن الخاصة قسم رابع ثلة من الأولين، وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرهما، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما وتركوا تكلف ما لا يعنيهم، وكان تهمهم السلامة، وحياة السنة آثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوى لفظاً وحكماً. فهؤلاء هم السنية حقاً، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم، ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم.

إذا حققت جميع ما ذكرنا لك، لم يلزمك السؤال المحذور وهو الهلاك على معظم الأمة، لأن الأكثر عدداً هم العامة قديماً وحديثاً، وكذلك الخاصة فى الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا

من خفت بدعته من الأول، تنقذهم رحمة ربك من النظام فى سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكنا تكلمنا على مقتضى الحديث ومصداقه، وأن أفراد الفرق المبتدعة وإن كثرت الفرق فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين: فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة".

قلت: وهذا آخر كلام الشيخ المقبلى رحمه الله، وهو كلام متين يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث من الإشكال الذى أظن أنه عمدة ابن الوزير رحمه الله فى إعلاله إياه. والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنه. وهو الموفق لا إله إلا هو.

ثم وقفت على كلام لأحد الكتاب فى العصر الحاضر ينكر فى كتابه "أدب الجاحظ" (ص90) صحة هذا الحديث للدفاع عن شيخه الجاحظ! فهو يقول: "ولو صح هذا الحديث لكان نكبة كبرى على جمهور الأمة الإسلامية، إذ يسجل على أغلبيتها الخلود فى الجحيم ولو صح هذا الحديث لما قام أبو بكر فى وجه مانعى الزكاة معتبراً إياهم فى حالة ردة ..." إلى آخر كلامه الذى يغنى حكايته عن تكلف الرد عليه، لوضوح بطلانه لا سيما بعد قراءة كلام الشيخ المقبلى المتقدم. على أن قوله "الخلود فى الجحيم" ليس له

أصل فى الحـديث، وإنمـا أورده الكـاتب المشـار إليـه من عند نفسه ليتخذ ذلك ذريعة للطعن فـى الحـديث. وهو سالم مـن ذلـك كلـه كمـا بينـا والحمـد للـه علـى توفيقه.[1] أهـ.

قال الشاطبى رحمه اللـه تعـالى بعـد أن تكلم عن حديث الافتراق:

فـإذا تقـرر هـذا، تصـدى النظـر فـى الحـديث فـى مسائل:

إحداها: فى حقيقة هذا الافتراق

وهــو يحتمــل أن يكــون افتراقــاً علــى مــا يعطيــه مقتضى اللفـظ، ويحتمـل أن يكـون مـع زيـادة قيـد لا يقتضـيه اللفـظ بـإطلاقه، فلا يصـح أن يـراد مطلـق الافتراق، لأنه يلزم أن يكون المختلفـون فـى مسـائل الفـروع داخليـن تحـت إطلاق اللفـظ، وذلـك باطـل بالإجماع.

وإنما يراد افتراق مقيد، وإن لـم يكـن فـى الحـديث نص عليه، ففى الآيات ما يدل عليه: قوله تعالى: ﴿**ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بمـا لـديهم فرحـون**﴾[2]،

---

1 () انظر السلسلة الصحيحة للألبانى 1/356 : 367، حديث 203، 204.

2 () الروم: 31-32.

وما أشبه ذلك من الآيـات الدالـة علـى التفـرق الـذى صاروا به شيعاً، ومعنى "صاروا شـيعاً"، أى: جماعـات بعضهم قد فارق البعض، ليسوا على تـآلف ولا تعاضـد وتناصر، بل على ضد ذلك، فإن الإسلام واحـد، وأمـره واحد، فاقتضى أن يكون حكمه علـى الائتلاف التـام لا على الاختلاف.

وأما إذا تعلقت كل شيعة بحبـل غيـر مـا تعلقـت بـه الأخرى، فلا بد من التفـرق، وهـو معنـى قـوله تعـالى: **﴿وأن هــذا صــراطى مســتقيماً فــاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾**[1].

وإذا ثبت هـذا، نـزل عليـه لفـظ الحـديث، واسـتقام معناه، والله أعلم.

المسألة الثانية

أن هذه الفرق إن كانت افترقت بسـبب موقـع فـى العداوة والبغضاء فإما أن يكـون راجعـاً إلـى أمـر هـو معصية غير بدعة.

وإما أن يرجع إلى أمر هو بدعة، كما افترق الخوارج من الأمة ببدعهم التى بنوا عليها فى الفرقة، وهذا هـو الــذى تشــير إليــه الآيــات المتقدمــة والأحــاديث، لمطابقتها لمعنى الحديث.

وإما أن يراد المعنيان معاً.

فأما الأول، فلا أعلـم قـائلاً بـه –وإن كـان ممكنـاً

---

[1] () الأنعام: 153.

فى نفسه- إذ لم أر أحداً خـصَّ هـذه بمـا إذا افـترقت الأمة بسبب أمـر دنيـاوى لا بسـبب بدعـة، وليـس ثـم دليل على التخصيص، لأن قوله عليه الصلاة والسـلام: **(من فارق الجماعة قيد شـبر ...)**[1] الحـديث، لا يدل على الحصـر، وكـذلك: **(إذا بويـع الخليفتـان، فاقتلوا الآخر منهما)**[2].

وأما الثانى، وهـو أن يـراد المعنيـان معـاً، فـذلك أيضاً ممكن، إذ الفرقة المنبه عليها قد تحصل بسـبب أمر دنياوى لا مدخل فيهـا للبـدع، وإنمـا هـى معاصـى ومخالفات كسائر المعاصى.

وإلى هذا المعنى يرشد قـول الطـبرى فـى تفسـير الجماعة –حسبما يأتى بحول الله-.

غيـر أن الأكـثر فـى نقـل أربـاب الكلام وغيرهـم أن الفرقة المذكورة إنما هى بسبب الابتداع فـى الشـرع على الخصوص، وعلى ذلك حمـل الحـديث مـن تكلـم عليه من العلماء، ولم يعـدوا منهـا المفـترقين بسـبب المعاصى التى ليست ببدع، وعلى ذلك يقع التفريع إن شاء الله.

المسألة الثالثة

أن هذه الفـرق تحتمـل مـن جهـة النظـر أن يكونـوا

---

1 () أخرجه ابـن حبـان (ح6233 – الإحسـان) وابـن خزيمـة (930) والحـاكم (1/118) والترمـذى (2863، 2864). قـال الترمذى: حديث حسن صحيح غريب. وصححه الألبانى (صـحيح الجامع 6410).

2 () أخرجه مسلم (1853) (61) كتاب الأمارة.

خارجين عن الملة بسبب ما أحدثوا، فهم قد فارقوا أهل الإسلام بإطلاق، وليس ذلك إلا الكفر، إذ ليس بين المنزلتين منزلة ثالثة تتصور.

ويدل على هذا الاحتمال ظواهر من القرآن والسنة.

ويحتمل أن (لا) يكونوا خارجين عن الإسلام جملة، وإن كانوا قد خرجوا عن جملة من شرائعه وأصوله، ويدل على ذلك جميع ما تقدم فيما قبل هذا الفصل، فلا فائدة من الإعادة.

ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون منهم ممن فارق الإسلام، ومقالته كفر، وتؤدى معنى الكفر الصريح، ومنهم من لا يفارقه، بل انسحب عليه حكم الإسلام، وإن عظم مقاله وشنع مذهبه، لكنه لم يبلغ به مبلغ الخروج إلى الكفر المحض والتبديل الصريح.

ويدل على ذلك الدليل، بحسب كل نازلة وبحسب كل بدعة، إذ لا يشك فى أن البدع يصح أن يكون منها ما هو كفر، كاتخاذ الأصنام لتقربهم إلى الله زُلفى، ومنها ما ليس بكفر، كالقول بالجهة عند جماعة، وإنكار الإجماع، وإنكار القياس... وما أشبه ذلك.

وإذا تقرر نقل الخلاف، فلنرجع إلى ما يقتضيه الحديث الذى نحن بصدد شرحه من هذه المقالات.

أما ما صحَّ منه، فلا دليل على شىء، لأنه ليس فيه إلا تعديد الفرق الخاصة.

وأما على رواية من قال فى حديثه: "كلها فى النار إلا واحدة"، فإنما يقتضى إنفاذ الوعيد ظاهراً، ويبقى

الخلود وعدمه مسكوتاً عنه، فلا دليل فيه على شىء مما أردنا، إذ الوعيد بالنار قد يتعلق بعصاة المؤمنين كما يتعلق بالكفار على الجملة، وإن تباينا فى التخليد وعدمه.

ليس كل الفرق الهالكة خارجة عن الملة ولا كافرة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن قال: إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفراً ينقل عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة –رضوان الله عليهم أجمعين- بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضاً ببعض المقالات"[1].

وقال: "وأما من يقول ببعض التجهم: كالمعتزلة، ونحوهم الذين يتدينون بدين الإسلام باطناً وظاهراً، فهؤلاء من أمة محمد، ، بلا ريب، وكذلك من هو خير منهم: كالكلابية والكرامية.

وكذلك الشيعة المفضلين لعلى، ومن كان منهم يقول: بالنص والعصمة مع اعتقاده بنبوة محمد، ، باطناً وظاهراً، وظنه أن ما هو عليه هو دين الإسلام، فهؤلاء أهل ضلال وجهل، ليسوا خارجين عن أمة محمد، ، بل هم من الذين فرقوا دينهم، وكانوا شيعاً"[2].

---

1 () الفتاوى7/218.

2 () الفتاوى17/448.

وقال: "وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفاراً، بل مؤمنين، فيهم ضلال وذنب، يستحقون به الوعيد، كما يستحقه عصاة المؤمنين، والنبى لم يخرجهم من الإسلام، بل جعلهم من أمته، ولم يقل: إنهم يخلدون فى النار. فهذا أصل عظيم ينبغى مراعاته، فإن كثيراً من المنتسبين إلى السنة فيهم بدعة من جنس بدع الرافضة والخوارج، وأصحاب الرسول على بن أبى طالب وغيره لم يكفروا الخوارج الذين قاتلوهم"[1].

وقال: "فمن كفر من الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس فى الصحيحين، وقد ضعفه ابن حزم وغيره، لكن حسنه غيره أو صححه، كما صححه الحاكم وغيره، وقد رواه أهل السنن، وروى من طرق وليس قوله: "اثنتان وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة بأعظم من قوله –تعالى-: **إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً**. (سورة النساء، الآية: 10). وقوله: **ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً**. (سورة النساء، الآية:30). وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار"[2].

---

1 () منهاج السنة5/241.

2 () منهاج السنة5/248،249.

المسألة الرابعة

أن هذه الأقوال المذكورة آنفاً مبنية على أن الفرق المذكورة فى الحديث هى المبتدعة فى قواعد العقائد على الخصوص، كالجبرية، والقدرية، والمرجئة، وغيرها، وهو مما ينظر (فيه)، فإن إشارة القرآن والحديث تدل على عدم الخصوص، وهو رأى الطرطوشى.

وفى حديث الخوارج ما يدل عليه أيضاً، فإنه ذمهم بعد أن ذكر أعمالهم، وقال فى جملة ما ذمهم به: **(يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم)**، فذمهم بترك التدبر والأخذ بظواهر المتشابهات، كما قالوا: حكم (الرجال) فى دين الله، والله يقول: ﴿**إن الحكم إلا لله**﴾[1].

وقال أيضاً فى الحديث: **(يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)**، فذمهم لعكس ما عليه الشرع، لأن الشريعة جاءت بقتل الكفار والكف عن المسلمين، وكلا الأمرين غير مخصوص بالعقائد.

وفى مسلم: قال مجاهد: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر مستند إلى حجرة عائشة، وإذا أناس فى المسجد يصلون الضحى، فقلنا: ما هذه الصلاة؟ فقال: بدعة.

قال الطرطوشى: مُحملةٌ عندنا على أحد وجهين:

---

[1] () يوسف: 40.

إمـا أنهـم يصـلونها جماعـة، وإمـا أفـذاذاً علـى هيئـة النوافل فى أعقاب الفرائض.

وذكر أشياء من البدع القولية مما نصَّ العلماء علـى أنها بدع، فصح أن البدع لا تختص بالعقائد.

وقد تقررت هذه المسألة فـى كتـاب "الموافقـات" بنوع آخر من التقرير.

نعم، ثمَّ معنى آخر ينبغى أن يذكر هنا، وهى:

المسألة الخامسة

وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقاً بخلافها للفرقة الناجية فى معنى كلى فى الدين وقاعـدة مـن قواعـد الشـريعة، لا فـى جزئـى مـن الجزئيـات، إذ الجزئـى والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسـببها التفـرق شيعا، وإنمـا ينشـأ التفـرق عنـد وقـوع المخالفـة فـى الأمور الكليـة، لأن الكليـات نـص مـن الجزئيـات غيـر قليـل، وشـأنها فـى الغـالب أن لا تختـص بمحـل دون محل، ولا بباب دون باب.

واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلى، فإن المخالفة فيهـا أنشـأت بيـن المخـالفين خلافـاً فـى الفـروع لا تنحصر، ما بين فروع عقائد وفروع أعمال.

ويجرى مجرى القاعدة لكلية كـثرة الجزئيـات، فـإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة، عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً.

وأما الجزئى، فبخلاف ذلك، بل يعد وقـوع ذلـك مـن

المبتدع له، كالزلة والفلتة، وإن كانت زلة العالم مما يهدم الدين، حيث قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: **(ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، وأئمة مضلون)**. ولكن إذا قرب موقع الزلة، لم يحصل بسببها تفرُّق فى الغالب، ولا هدم للدين، بخلاف الكليات.

فأنت ترى موقع اتباع المتشابهات كيف هو فى الدين إذا كان اتباعاً مخلاًّ بالواضحات -وهى أم الكتاب-، وكذلك عدم تفهم القرآن موقع فى الإخلال بكلياته وجزئياته.

المسألة السادسة

أنَّنا إذا قلنا بأن هذه الفِرَق كفار –على قول من قال به-: أو ينقسمون إلى كافر وغيره، فكيف يعدون من الأمة؟

وظاهر الحديث يقتضى أن ذلك الافتراق إنما هو مع كونهم من الأمة، وإلا، فلو خرجوا من الأمة إلى الكفر، لم يُعَدُّوا منها البتة، كما تبين.

وكذلك الظاهر فى فرق اليهود والنصارى: أن التفرق فيهم حاصل مع كونهم هوداً ونصارى؟

فيقال: فى الجواب عن هذا السؤال: إنه يحتمل أمرين:

(أحدهما): أنَّا نأخذ الحديث على ظاهره فى كون هذه الفرق من الأمة، ومن أهل القبلة.

والاحتمال الثانى: أن نعدهم من الأمة على

طريقة لعلها تتمشى فى الموضع، وذلك أن كل فرقة تدعى الشريعة، وأنها على صوابها، وأنها المتَّبعة للمتبعة لها، وتتمسك بأدلتها، وتعمل على ما ظهر لها من طريقها، وتناصب العداوة من نسبتها إلى الخروج عنها، وترمى بالجهل وعدم العلم من ناقضها، لأنها تدَّعى أن ما ذهبت إليه هو الصراط المستقيم دون غيره، وبذلك يخالفون من خرج عن الإسلام، لأن المرتد، إذا نسبته إلى الارتداد، أقرَّ به، ورضيه، ولم يسخطه، ولم يعادك لتلك الشبهة، كسائر اليهود والنصارى وأرباب النحل المخالفة للإسلام، بخلاف هؤلاء الفرق، فإنهم مدَّعون الموافقة للشارع، والرسوخ فى اتباع شريعة محمد رسول الله ﷺ، فإنما وقعت العداوة بينهم وبين أهل السنة بسبب ادِّعاء بعضهم على بعض الخروج عن السنة، ولذلك تجدهم مبالغين قى العمل والعبادة. والشاهد لهذا كله –مع اعتبار الواقع- حديث الخوارج.

ثم قال ﷺ: (

)

.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] أراد بتفرُّق أمته أصول [العقائد] التى تجرى مجرى الأجناس للأنواع، والمعاقد للفروع، لعلهم –والعلم عند الله- ما بلغوا هذا العدد إلى الآن، غير أن الزمان باق والتكليف قائم والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه البدع؟!

وإن كان أراد بالتفرق كل بدعة حدثت فى دين الإسلام مما لا يلائم أصول الإسلام ولا تقبلها قواعده، من غير التفات إلى التقسيم الذى ذكرنا، كانت البدع أنواعاً لأجناس، أو كانت متغايرة الأصول والمبانى.

فهذا هو الذى أراده عليه السلام –والعلم عند الله-، فقد وجد من ذلك عدد كثير من اثنتين وسبعين.

ووجه صحيح الحديث على هذا أن يخرج من الحساب غلاة أهل البدع، ولا يعدون من الأمة ولا فى أهل القبلة، كنفاة الأعراض من القدرية –لأنه لا طريق إلى معرفة حدوث العالم وإثبات الصانع إلا بثبوت الأعراض- وكالحلولية، والنصيرية، وأشباههم

من الغلاة.

هذا ما قال الطرطوشى رحمه الله تعالى، وهو حسن من التقرير، غير أنه يبقى للنظر فى كلامه مجالان:

(أحدهما): أن ما اختار من أنه ليس المراد الأجناس، فإن كان مراده مجرد أعيان البدع، وقد ارتضى اعتبار البدع القولية والعملية، فمشكل، لأنا إذا اعتبرنا كل بدعة دقت أو جلت، فكل من ابتدع (بدعة) كيف كانت لزم أن يكون هو ومن تابعه عليها فرقة، فلا تقف فى مئة ولا مئتين، فضلاً عن وقوعها فى اثنتين وسبعين، فإن البدع –كما قال- لا تزال تحدث مع مرور الأزمنة إلى قيام الساعة.

وقد مرَّ من النقل ما يشعر بهذا المعنى، وهو قول ابن عباس: **ما من عام إلا والناس يحيون فيه بدعة ويميتون فيه سنة، حتى تحيا البدع وتموت السنن**.

وهذا موجود فى الواقع، فإن البدع قد نشأت إلى الآن، ولا تزال تكثر، وإن فرضنا إزالة بدع الزائغين فى العقائد كلها، لكان الذى يبقى أكثر من اثنتين وسبعين، فما قاله –والله أعلم- غير مخلِّص.

(والثانى): أن حاصل كلامه أن هذه الفرق لم تتعيَّن بعد، بخلاف القول المتقدم، وهو أصح فى النظر، لأن ذلك التعيين ليس عليه دليل، والعقل لا يقتضيه.

فالأولى ما قاله من عدم التعيين، وإن سلمنا (أن)

الدليل قام له على ذلك، فلا ينبغى التعيين.

أما أولاً: فإن الشريعة قد فهمنا منها أنها تشير إلى أوصافهم من غير تصريح ليحذر منها، ويبقى الأمر فى تعيين الداخلين فى مقتضى الحديث مرجئ، وإنما ورد التعيين فى النادر، كما قال عليه الصلاة والسلام فى الخوارج: (**إن من ضئضىء هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ..)** الحديث، مع أنه عليه السلام لم يعرِّف أنهم ممن شملهم حديث الفرق.

وأما الثانية: فلأن عدم التعيين هو الذى ينبغى أن يلتزم، ليكون ستراً على الأمة كما سترت عليهم قبائحهم فلم يفضحوا فى الدنيا بها فى الغالب.

وأمرنا بالستر على المذنبين ما لم تبد لنا صفحة الخلاف.

وأيضاً، فللستر حكمة أخرى، وهى أنها لو أظهرت مع أن أصحابها من الأمة، لكان فى ذلك داع إلى الفرقة وعدم الألفة التى أمر الله ورسوله بها، حيث قال: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**﴾[1]،وق ال: ﴿**فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم**﴾[2]، وقال: ﴿**ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات**﴾[3].

فإذا كان من مقتضى العادة أن التعريف بهم على

1 () آل عمران: 103.
2 () الأنفال: 1.
3 () آل عمران: 105.

التعيين يورث العداوة بينهم والفرقة، لزم من ذلك أن يكون منهياً عنه، إلا أن تكون البدعة فاحشة جداً، كبدعة الخوارج، وذكرهم بعلامتهم، حتى يعرفوا، ويلحق بذلك ما هو مثله فى الشناعة أو قريب منه بحسب نظر المجتهد، وما عدا ذلك، فالسكون عنه أولى.

فمن هنا لا ينبغى للراسخ فى العلم أن يقول: هؤلاء الفرق هم بنو فلان وبنو فلان! وإن كان يعرِّف بعلامتهم بحسب اجتهاده، اللهم إلا فى موطنين:

(أحدهما): حيث نبه الشرع على تعيينهم، كالخوارج، فإنه ظهر من استقرائه أنهم متمكنون تحت حديث الفرق، ويجرى مجراهم من سلك سبيلهم، فإن أقرب الناس إليهم شيعة المهدى المغربى، فإنه ظهر فيهم الأمران اللذان عرف النبى بهما فى الخوارج، من أنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، وأنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان.

(والثانى): حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزيينها فى قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بد من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشواهد على أنهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره.

فإذا فقد الأمران، فلا ينبغى أن يُذْكرُوا ولا أن يُعَيَّنُوا

وإن وُجِدُوا، لأن ذلك أول مثير للشر وإلقاء العداوة والبغضاء، ومتى حصل باليد منهم أحد، ذاكره برفق، ولم ير أنه خارج من السنة، بل يريه أنه مخالف للدليل الشرعى، وأن الصواب الموافق للسنة كذا وكذا، فإن فعل ذلك من غير تعصب ولا إظهار غلبة، فهو أنجح وأنفع، وبهذه الطريقة دُعِى الخلق أولاً إلى الله تعالى، حتى [إذا] عاندوا وأشاعوا الخلاف وأظهروا الفرقة، قوبلوا بحسب ذلك.

قال أبو حامد الغزالى فى بعض كتبه: أكثر الجهالات إنما رسخت فى قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق، أظهروا الحق فى معرض التحدى والإذلال، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعى المعاندة والمخالفة، ورسخت فى قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطِّفين محوها مع ظهور فسادها، حتى انتهى التعصب بطائفة إلى أن اعتقدوا أن الحروف التى نطقوا بها فى الحال بعد السكوت عنها طول العمر قديمة، ولولا استيلاء الشيطان بواسطة العناد والتعصب للأهواء، لما وجد مثل هذا الاعتقاد مستقراً فى قلب مجنون، فضلاً عن قلب عاقل.

هذا ما قال، وهو الحق الذى تشهد له العوائد الجارية، فالواجب تسكين الثائرة ما قدر على ذلك، والله أعلم.

وقفة حول الفرق وتحديدها وتعدادها[1]

اختلف أهل العلم قديماً وحديثاً فى الفرق الثنتين والسبعين الهالكة من هى؟ ومن يدخل فيها من الفرق التى ظهرت ومن يخرج؟ وهل يمكن تعيينها نوعياً وعددياً وإحصاؤها على سبيل الحصر والتحديد؟

أما الفرقة الناجية فليست محل خلاف بين أهل العلم المعتبرين، لأن تعيينها بالوصف قاطع لا شك فيه، وبَيِّنٌ لا لبس فيه إلا لمن عميت بصيرته، فلا حيلة فيه. فالفرقة الناجية وصفها الرسول بأنها: من كان على ما عليه الرسول وأصحابه، وما كان عليه وأصحابه، معلوم منقول مأثور مسطور، وهو السنة وسبيل المؤمنين، وقد تكفل الله تعالى ببقائه وحفظه وبقاء طائفة من الأمة عليه، ظاهرة بالحق، قائمة بالدين، والحمد لله.

وقبل أن أعرض أقوال أهل العلم، وشبهات أهل الأهواء ومزاعمهم أشير إلى ما تقرر عند جمهور السلف وهو:

- أن وقوع الافتراق فى الأمة أمر ثابت قطعاً فى القرآن والسنة، والواقع يشهد له.
- أن الرسول صح عنه أن عدد الفرق الهالكة: ثنتين وسبعين، والناجية واحدة.

---

1 () من كتاب مقدمات فى الأهواء والافتراق والبدع للدكتور ناصر عبد الكريم العقل.

- أنه ﷺ، بين أن الفرقة الناجية هم أهل السنة حيث كانوا على ما وصف، أى على ما كان عليه هو ﷺ وأصحابه.
- أن الفرق الهالكة من أهل النار لكن ليسوا كلهم من المخلدين فى النار.
- أن من الفرق من يخرج عن مسمى جميع الفرق، لخروجهم من الملة أصلاً، وليسوا من عداد المسلمين كغلاة الجهمية، وغلاة الرافضة، والباطنية، والفلاسفة الخالصة، وأهل الحلول والاتحاد ووحدة الوجود.
- أن تحديد الفرق الثنتين والسبعين على سبيل التعيين، وتوزيع الأعداد تحديداً على أصول الفرق الكبرى أمر غيبى لا دليل عليه، وكذلك تسميتها من باب الأولى، لأن الافتراق يزداد، والأهواء والبدع تتجدد، وتنبعث فى كل عصر، وإلى قيام الساعة، والله أعلم.

أصول الفرق الهالكة عند بعض العلماء وإخراجهم الجهمية الخالصة من الثنتين والسبعين:

لقد اجتهد بعض الأئمة فى تعيين أصول الفرق الهالكة، وتقسيم عددها على أصول الفرق الكبرى فى زمانهم.

قال حفص بن حميد: "قلت لعبد الله بن المبارك:

على كم افترقت هذه الأمة؟ فقال: الأصل أربع فرق: هم الشيعة، والحرورية، والقدرية، والمرجئة، فافترقت الشيعة على اثنتين وعشرين فرقة، وافترقت الحرورية على إحدى وعشرين فرقة، وافترقت القدرية على ست عشرة فرقة، وافترقت المرجئة على ثلاث عشرة فرقة. قال: قلت يا أبا عبد الرحمن لم أسمعك تذكر الجهمية، قال: إنما سألتنى عن فرق المسلمين"[1].

ويرى أكثر أهل العلم أن الجهمية الخالصة خارجة من عداد الفرق لأنها كفرت بالتعطيل، وكذلك الباطنية وملاحدة الفلاسفة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولهذا قال عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرهما: أصول البدع أربعة: الشيعة، والخوارج، والقدرية، والمرجئة. قالوا: والجهمية ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة.

وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد فى ذلك قولين، هذا أحدهما، وهذا أرادوا به التجهم المحض، الذى كان عليه جهم نفسه، ومتبعوه عليه، وهو نفى الأسماء مع نفى الصفات، بحيث لا يسمى الله بشىء من أسمائه الحسنى، ولا يسميه شيئاً ولا موجوداً ولا غير ذلك"[2].

وقال أيضاً: "وشر منه نفاة الأسماء والصفات، وهم الملاحدة من الفلاسفة والقرامطة، ولهذا كان هؤلاء

---

1 () الإبانة لابن بطة1/379،380.

2 () الفتاوى 17/447.

عند الأئمة قاطبة ملاحدة منافقين، بل فيهم من الكفر الباطن ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى، وهؤلاء لا ريب أنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة، وإذا أظهروا الإسلام فغايتهم أن يكونوا منافقين: كالمنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله وأولئك كانوا أقرب إلى الإسلام من هؤلاء، فإنهم كانوا يلتزمون شرائع الإسلام الظاهرة، وهؤلاء قد يقولون برفعها فلا صوم ولا صلاة ولا حج ولا زكاة، لكن قد يقال: إن أولئك كانوا قد قامت عليهم الحجة بالرسالة أكثر من هؤلاء"[1].

وقال أيضاً: "والجهمية عند كثير من السلف، مثل: عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من أصحاب الإمام أحمد، وغيرهم، ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة التى افترقت عليها هذه الأمة، بل أصول هذه عند هؤلاء هم: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، وهذا المأثور عن أحمد، وهو المأثور عن عامة أئمة السنة والحديث، أنهم كانوا يقولون: من قال القرآن مخلوق: فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يرى فى الآخرة: فهو كافر، ونحو ذلك"[2].

تحديد الفرق الثنتين والسبعين الهالكة وتسميتها غير ممكن:

لقد حاول بعض العلماء ومؤلفو كتب المقالات

---

1 () الفتاوى17/447،448.

2 () الفتاوى12/486-487.

تسمية الفرق الثنتين والسبعين وتحديدها عددياً، وتوزيع ذلك على أصول الفرق الكبرى، وممن فعل ذلك الإمام عبد الله بن المبارك[1]، ويوسف بن أسباط، وأبو حاتم الرازى[2]، والملطى فى التنبيه، والبغدادى فى الفَرق بين الفِرق، وابن الجوزى فى تلبيس إبليس، والشهرستانى فى الملل والنحل[3]، والسكسكى فى الرهان[4]، والعراقى فى الفرق المفترقة "الفرق وأصناف الكفرة"[5]، وكل ذلك اجتهاد من هؤلاء لا يسنده دليل، لا سيما وأن المسألة غيبية، فإن النبى، ﷺ، حينما أخبر لم يتجاوز ذلك العدد، وقد أطلق المكان والزمان، فيبقى احتمال خروج الفرق إلى قيام الساعة، وعلى هذا فلا يستطيع أحد أن يحدد هذه الفرق على سبيل الجزم، لأن الأمر غيبى، والله أعلم.

دعوى كل فرقة أنها الناجية مردودة بالنصوص:

أما ما تتنازعه الفرق من أن كل واحدة تدعى أنها الناجية، فإنه محسوم برده إلى كتاب الله وسنة رسوله، ﷺ، أما الكتاب فمثل قوله تعالى: ﴿**قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله**﴾[6].

---

1 () انظر الإبانة1/379،380.
2 () المصدر السابق377،378،380- 386.
3 () ص22.
4 () ص21.
5 () ص22 رسالة ماجستير تحقيق عبد الله بن سليمان العمر.
6 () آل عمران: 31.

فاتباع الرسول، ﷺ، هو الميزان، أما دعوى أهل الأهواء أنهم متبعون للرسول، ﷺ، فهى مردودة بعرض أصولهم على السنة ومنهج السلف، فمن كان على سبيل السلف ونهجهم فهو المحق، ومن خالف السنة وهدى السلف ونهجهم فهو صاحب هوى، ولا تسلم له دعواه، بل ترد.

1. الخوارج[1]

الخوارج فرقة كبيرة من الفرق الاعتقادية، وتمثل حركة ثورية عنيفة فى تاريخ الإسلام شغلت الدولة الإسلامية فترة طويلة من الزمن بل ولا يزال لهم وجودهم القوى إلى اليوم.

ولقد بسطوا نفوذهم السياسى على بقاع واسعة من الدولة الإسلامية فى المشرق وفى المغرب العربى، وفى عُمَان وحضرموت وزنجبار (تنزانيا الآن) وما جاورها من المناطق الأفريقية فى المغرب العربى، ولا تزال لهم ثقافتهم المتمثلة فى المذهب الإباضى المنتشر فى تلك المناطق.

ولا يخفى كذلك أن بعض أفكار الخوارج المتعلقة بتكفير العصاة لا يزال لها أتباع حتى وقتنا الحاضر.

هل للخوارج مصنفات تحمل آراءهم ؟

يقول الدكتور غالب بن على: وإذا استثنينا ما كتبه الإباضية –على قِلَّتِهِ- فإننا لا نجد مرجعاً لمعرفة آراء بقية الخوارج إلا ما حكاه عنهم المؤرخون وعلماء الفرق، وفى هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب

---

[1] () الكلام على هذه الفرقة مختصر من كتاب "الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها" د. غالب بن علىّ عَواجَى.

المعتزلة والرافضة والزيدية والكرَّامية والأشعرية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية، ونحو هؤلاء"[1].

ويقول الدكتور مصطفى حلمى فيما يعزوه إلى الخطيب على بن الحسين الهاشمى: "ومن العسير الوقوف على معتقدات الخوارج من واقع كتبهم نفسها لحرصهم الشديد عليها وهى نادرة إن وجدت، فالغالب أن مكتبات المسلمين عارية عن مؤلفاتهم"[2].

ويقول الدكتور محمود إسماعيل: "والواقع إن عديداً من المصاعب تعترض سبيل من يتصدى للتأريخ لهذا الموضوع، ففى بعض الأحيان تندر المادة التاريخية .. فعلى الرغم من كثرة ما دون عن تواريخ الخوارج لم يصل إلينا منها إلا القليل النادر"[3].

ويرجع قلة تأليف الخوارج وضياع ما ألفوه إلى طبيعة حياتهم الثورية حيث كانت الثورات والمعارك تأخذ منهم جهودهم وأوقاتهم، فيصعب عليهم وضع المؤلفات فى تاريخهم وتسجيل آرائهم.

ومما لا شك فيه أن قلة مؤلفات الخوارج وضياعها وندرة ما بقى منها أو عدم إظهاره- مما لا شك فيه أن كل ذلك يضع الصعوبات أمام المؤرخ لهم ويجعله عالة على كتب التاريخ وعلماء الفرق والموسوعات

---

1 () مجموعة الرسائل الكبرى جـ1 ص36.

2 () الخوارج ص18.

3 () الخوارج فى المغرب الإسلامى ص6 وانظر: ص15.

الأدبية القديمة.

وقد حاولت التغلب على هذه الصعوبة باذلاً فى ذلك غاية جهدى، فرحلت إلى مصر وعمان والكويت، واتصلت ببعض المشتغلين بدراسة الخوارج وكذلك بالمكتبات العامة.

التعريف بالخروج والخوارج:

عرف الشهرستانى فى الملل والنحل الخوارج تعريفاً سياسياً عاماً، اعتبر فيه الخروج على الإمام المتفق على إمامته الشرعية خروجاً فى أى زمن كان حيث يقول: "كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج فى أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة فى كل زمان"[1].

وقد زاد ابن حزم على ذلك بأن اسم الخارجى يلحق كل من أشبه الخارجين على الإمام على وشاركهم فى آرائهم فقال: "ومن وافق الخوارج من إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلدون فى النار، وأن الإمامة جائزة فى غير قريش فهو خارجى"[2].

أسماء الخوارج وألقابهم:

---

1 () الملل والنحل جـ1 ص114.

2 () الفصل لابن حزم جـ2 ص113.

للخوارج أسماء كثيرة أطلقها عليهم علماء الفرق والمؤرخون. والخوارج يرضون ببعضها وينكرون البعض الآخر. ومن هذه الأسماء ما يأتى:

1. الخوارج:

وهو أشهر أسمائهم وأكثرها استعمالاً، وقد ورد على ألسنة كتَّاب المقالات والتاريخ وتكاد بقية أسمائهم الأخرى بالنسبة إلى هذا الاسم تختفى وهو الاسم الذي يشمل جميع فرقهم، وهو اسم يحتمل أن يكون مدحاً لهم أو ذماً.

فإذا كانت التسمية- كما يريد الخوارج- مأخوذة من قوله تعالى: ﴿**ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيراً وسعة ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله**﴾[1] فهى تسمية مدح وتكون هذه التسمية منهم، وقد سموا أنفسهم بذلك اعتباراً لهذا المعنى كما ستأتى أقوالهم فى هذا قريباً.

وأما إذا أخذت التسمية بمعنى الخروج على الأئمة أو على الناس أو عن الدين أو عن على بن أبى طالب رضى الله عنه، فهى ولا شك تسمية ذم لهم ويكون مخالفوهم هم الذين سموهم بهذا الاسم باعتبار هذه المعانى، وهو ما سار عليه كثير ممن كتب عن هذه الفرقة من علماء الفرق وغيرهم[2]، على أن إنكار

---

1 () النساء: 100.

2 () انظر: مقالات الإسلاميين جـ1 ص207، فتح البارى جـ12

الخوارج لهذه المعانى إنما هى باعتبار أنهم مخطئـون فيها، وإلا فإن الخروج علـى الأئمـة أو علـى النـاس أو عن على بن أبى طالب كانت حقاً فى نظرهم.

وقد أجمع مؤرخو الفرق على تسميتهم بهذا الاسـم (الخوارج)[1].

وقد وردت روايات عديـدة فـى فتـح البـارى معـزوة إلى رسول الله تشير إلى أن الرسول قد أخبر عن الخوارج بهذا الاسم، فعند البزار مـن طريـق الشـعبى عن مسروق عـن عائشـة قـالت: ذكـر رسـول اللـه الخوارج: فقال: "هم شرار أمتى يقتلهم خيار أمـتى". وسنده حسن. ثم أورد ابن حجر فى فتح البـارى عـدة روايات من هذا القبيل[2].

ويروى ابن الجوزى الحديث الآتى بعد أن جاء بسـند ينتهى إلى عبد الله بن أوفى قال: سمعت رسول الله يقول: **(الخوارج كلاب أهل النار)**[3].

2. الحرورية:

نسبة إلى الموضع الذى خـرج فيـه أسـلافهم حينمـا انشقوا وخرجوا عن جيش الإمـام علـى فـاتجهوا إلـى

ص283، تاج العروس جـ2 ص3، المعجـم الوسـيط جــ1 ص 224، البحرين فى صدر الإسلام ص127، القاموس الإسلامى ص224 جـ2، المنجد ص169، محيط المحيط ص519، الرائد ص647.

1 () انظر: البداية والنهاية ص170 جـ7.

2 () فتح الباربجـ12 ص286.

3 () تلبيس إبليس ص96، صحيح الجامع (3347).

هذا الموضع، فنسبت هذه الطائفة إليه وهو موضع قريب من الكوفة يسمى حروراء.

يقول الأشعرى مبيناً سبب تسميتهم بالحرورية: "والذى سموا له حرورية نزولهم بحروراء فى أول أمرهم"[1]، وهكذا عند البغدادى.

وقال ابن عباس: "ليس الحرورية بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى وهم يضلون"[2].

3. الشُّراة:

ويقول الأشعرى فى سبب تسميتهم بالشُّراة: "والذى له سموا شراة: قولهم: شرينا أنفسنا فى طاعة الله أى بعناها بالجنة"[3].

4. المارقة:

بسبب خروجهم عن جيش الإمام على.

وقال الشهرستانى: "وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان"[4].

5. المُحَكِّمَةُ:

من أسمائهم أيضاً وهو من أوائل أسمائهم التى أطلقت عليهم، وقد أطلق عليهم بسبب إنكارهم

---

1 () مقالات الأشعرى جـ1 ص207، الفرق بين الفرق ص75.
2 () التنبيه والرد للملطى ص174.
3 () مقالات الأشعرى جـ1 ص207.
4 () الملل والنحل جـ1 ص115.

تحكيم الحكمين وقولهم: "لا حكم إلا لله"[1].

تلك أسماء الخوارج وألقابهم وهم يحبون هذه الأسماء كلها ولا ينكرون منها غير اسم واحد وهو تسميتهم بالمارقة.

قال الأشعرى: "وهم يرضون بهذه الألقاب كلها إلا بالمارقة، فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقة من الدين كما يمرق السهم من الرمية"[2].

نشأة الخوارج:

1. متى خرجوا؟

يختلف المؤرخون فى تحديد بدء نشأة الخوارج على أقوال أهمها ما يلى:

القول الأول:

أن أول الخوارج هو ذو الخويصرة أو عبد الله بن ذى الخويصرة التميمى الذى بدأ الخروج بالاعتراض على النبى فى قسمة الفىء واتهامه إياه بعدم العدل، وقد ورد فى حديث البخارى تحت "باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس عنه" عن أبى سعيد قال: **(بينما النبى يقسم جاء عبد الله ابن ذى الخويصرة التميمى فقال: اعدل يا رسول الله فقال: ويلك من يعدل إذا لم أعدل؟! قال عمر بن الخطاب: دعنى أضرب**

1 () مقالات الإسلاميين جـ1 ص217.
2 () المقالات جـ1 ص207.

عنقه. قال: دعه فإن له أصحاباً يحقر أحـدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صـيامه يمرقـون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظـر فى قذذه فلا يوجد فيـه شـئ، ثـم ينظـر فـى نصله فلا يوجد فيه شئ، ثم ينظر فى رصـافه فلا يوجد فيـه شـئ، ثـم ينظـر فـى نضـيه فلا يوجد فيه شىء قد سبق الفرث والدم، آيتهـم رجل إحدى يـديه –أو قـال: ثـدييه- مثـل ثـدى المرآة- أو قال: مثل البضعة –تدردر يخرجون على حين فرقة من النـاس. قـال أبـو سـعيد: أشهد سـمعت مـن النـبى ، وأشـهد أن علـيـاً قتلهم وأنا معه جئ بالرجل على النعت الــذى نعته النبى . قال: فنزلت فيـه: ﴿ومنهـم مـن يلمزك فى الصدقات﴾)[1].

فهو –على ما يبدو من تبويبه لهذا الحديث- يعتـبر ذا الخويصرة أول الخوارج، وأن رسـول اللـه قـد تـرك قتله للتألف.

وقد أخرج الإمام مسلم رحمه الله هذا الحـديث مـع اختلاف فى الألفاظ.

وفـى بعـض الروايـات الـتى ذكرهـا الإمـام مسلم عن أبى سعيد ذكر أوصاف ذلك الرجـل دون ذكر أسـمه كمـا فـى قـوله: "بعـث علـى رضى الله عنه وهو باليمين بذهبة فى تربتهـا إلى رسـول اللـه ، فقسـمها الرسـول بيـن

---

1 () أخرجه البخارى جـ8 ص52،53.

أربعة نفر، الأقرع بن حابس الحنظلى، وعيينة بن بدر الفزارى، وعلقمة بن علاثة العامرى، ثم أحد بنى كلاب، وزيد الخير الطائى، ثم أحد بنى نبهان.

قال: فغضبت قريش فقالوا: أيعطى صناديد نجد ويدعنا. فقال رسول الله ﷺ: "إنى إنما فعلت ذلك لأتألفهم. فجاء رجل كث اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناتئ الجبين محلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد. قال: فقال: رسول الله ﷺ: فمن يطع الله إن عصيته، أيأمننى على أهل الأرض ولا تؤمنونى؟ قال: ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم فى قتله (يرون أنه خالد بن الوليد)، فقال رسول الله: إن من ضئضئ[1] هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد".

القول الثانى:

وهو للقاضى على بن أبى العز الحنفى شارح الطحاوية، الذى يرى أن نشأة الخوارج بدأت بالخروج على عثمان رضى الله عنه فى تلك الفتنة التى انتهت بقتله وتسمى الفتنة الأولى –يقول: "فالخوارج والشيعة حدثوا فى الفتنة الأولى"[2].

القول الثالث:

---

1 () الضئضئ: الأصل.

2 () شرح الطحاوية ص472.

أن نشأتهم بدأت بانفصالهم عن جيش الإمـام علـى رضى الله عنه وخروجهم عليه، وهذا الـرأى هـو الـذى عليه الكثرة الغالبة مـن العلمـاء إذ يعرفـون الخـوارج بأنهم هم الذين خرجوا على علىّ بعـد التحكيـم، ومـن هؤلاء الأشعرى فقد أرخ للخوارج، وأقدم من أرخ لهـم منهم هم الخـارجون علـى الإمـام علـى وقـال عنهـم: "والسبب الذى سموا له خوارج خروجهـم علـى علـىّ بن أبى طالب"[3].

وقد أصبح إطلاق اسم الخوارج على الخارجين عـن الإمام على أمراً مشتهراً بحيث لا يكـاد ينصـرف إلـى غيرهم بمجرد ذكره.

هذه هى الأقوال فى بدء نشأة الخوارج، وعلينا فـى اختيار ما نراه صحيحاً منهـا أن نفـرق بيـن بـدء نزعـة الخروج على صورة ما، وظهـور الخـوارج كفرقـة لهـا آراؤها الخاصة، ولها تجمعها الذى تحافظ عليه وتعمـل به على نصرة هذه الآراء.

والواقع أن نزعة الخروج –أو بتعـبير أدق بـدء نزعـة الخروج- قد بدأت بذرتها الأولى على عهد رسول اللـه باعتراض ذى الخويصرة عليه. لكن هل كان خروجـاً حقيقياً أم كان مجرد حادثة فردية اعترض فيهـا واحـد من المسلمين على طريقة تقسيم الفىء طمعـاً فـى أن يأخذ منه نصيباً أكـبر؟ وهـو الأمـر الـذى سـنرجحه فيما بعد.

وأما القول بـأن نشـأتهم تبـدأ بثـورة الثـائرين علـى

---

[3] () مقالات الأشعريجـ1 ص207.

عثمان رضى الله عنه، فلا شك أن ما حدث كان خروجاً عن طاعة الإمام إلا أنه لم يكن يتميز بأنه خروج فرقة ذات طابع عقائدى خاص لها آراء وأحكام فى الدين، غاية ما هنالك أن قوماً غضبوا على عثمان واستحوذ عليهم الشيطان حتى أدى بهم إلى ارتكاب جريمة قتله، ثم دخلوا بين صفوف المسلمين كأفراد منهم.

وهكذا يتضح الفرق بين مجرد وجود نزعة الاعتراض أو الثورة خروجاً عن طاعة الإمام، وبين الخروج فى شكل طائفة لها اتجاهها السياسى وآراؤها الخاصة، كخروج الذين خرجوا على علىّ رضى الله عنه منذ وقعة صفين، وهم الذين ينطبق عليهم مصطلح الخوارج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وهذا هو القول الأخير الذى نختاره ونسير عليه فى هذه الرسالة مؤرخين لهذه الطائفة دارسين لآرائهم.

والواقع أن هذا هو ما يشهد له واقع تلك الحركة التى أحدثت دوياً هائلاً فى تاريخ هذه الأمة الإسلامية عدة قرون تميزت فيها بآراء ومعتقدات وأنظمة لفتت إليها أنظار علماء التاريخ والفرق الإسلامية، بخلاف ما سبقها من حركات فإنها لم يكن لها أثر فكرى أو عقائدى يذكر.

2. كيف خرجوا بعد قبول التحكيم فى موقعة صفين؟

لقد تمت البيعة للإمام علىّ بعد مقتل عثمان رضى

الله عنهما وقام معاوية بن أبـى سـفيان -وكـان واليـاً على الشام- يطـالب بـدم عثمـان ويطلـب مـن علـى تسليم قتلته وبدون هـذا فـإنه ممتنـع عـن البيعـة لـه، وكان من رأى على أن يتمكـن أولاً مـن دخـول جميـع الأمصار فى طاعته، خصوصاً وأن الخارجين كانوا أهل شوكة قوية وقد اندسوا فـى الأمصـار وأصـبح طلبهـم إبان هذه الثورة العارمة زيـادة فـى إيقـاد نـار الفتنـة، أضـف إلـى ذلـك أنـه لا بـد مـن التعـرف علـى القتلـة الحقيقيين وإقامة الحجة الشرعية عليهم حـتى يمكـن القصاص منهم، وكان ذلك كلـه يحتـاج إلـى وقـت لـم يمهله معاوية فيه خوفاً أن تطول المدة ويتفـرق قتلـة عثمان دون عقاب ولكل واحد مـن علـى ومعاويـة مـا يبرر موقفه ليتم الله أمراً كان مقدراً.

وبـدون الـدخول فـى تفاصـيل تاريخيـة ليـس هـذا موضـعها تطـور الخلاف بينهمـا إلـى لقـاء حربـى فـى موقعة صفين المشهورة، حيث كان الإمام علىٌّ علـى رأس جيشه من أهل العراق وكان معاويـة علـى رأس أهل الشام.

وقد كان لهذه المعركة نتائج حاسمة بالغة الأهميـة، ففى أثناء المعركة –وحينما بدت بـوادر هزيمـة جيـش معاويـة ولاح النصـر فـى جـانب جيـش الإمـام علـى- استشار معاوية عمرو ابن العاص فى المخرج من هذا الأمر فأشار عمـرو بـن العـاص بـأن ترفـع المصـاحف فوق أسنة الرماح فرفع خمسمائة مصحف كما يقـول

المسعودى[1] وطالبوا أهل العراق بتحكيم كتاب الله فى هذه القضية التى سفكت فيها الدماء، فوافق هذا الطلب قبولاً من أهل العراق.

أما موقف على بن أبى طالب رضى الله عنه من هذا الطلب، فإن أكثر المؤرخين يذكرون أنه وقف منه موقف الحذر الحازم ورأى من أول وهلة أن هذا الطلب إنما يقصد به إيقاع الفتنة والفرقة بين جيشه من جهة وإعطاء الفرصة لجيش معاوية ليأخذ فترة يستعيد فيها قواه من جهة أخرى، فقد حذر على أصحابه من مغبة قبول هذا الطلب.

ولهذا أصر على مواصلة القتال وكان له أنصار يقطرون شجاعة وبسالة أمثال الأشتر النخعى الذى أشرف على إلحاق الهزيمة بجيش الشام، لولا منع على له عن مواصلة الحرب تحت تهديد تلك الفئة التى قبلت الدعوة إلى التحكيم.

ولكن قسماً كبيراً من جيش على رضى الله عنه أبوا إلا إيقاف القتال فوراً والبدء فى مفاوضة التحكيم وأبوا عليه إلا إفساد خطته والرضى برأيهم فى إيقاف الحرب وحملوه على قبوله بالقوة[2]. بل أنهم أبدوا موافقتهم عليه فوراً دون أن يستشيروا علياً كما يقول فلهوزن[3]،ووصل بهم الأمر إلى أن

---

1 () مروج الذهب جـ2 ص400. والله أعلم عن صحة هذا العدد من المصاحف.

2 () الملل والنحل جـ1 ص115.

3 () الخوارج والشيعة ص26.

هددوا علياً نفسه بأنهم سيفعلون معه إذا لم يوقف القتال ما فعلوا بعثمان أو سيدفعونه برمته إلى معاوية.

وهم جماعة القراء –الذين صاروا خوارج فيما بعد- فنادوه باسمه لا بإمرة المؤمنين قائلين له: يا على أجب القوم إلى كتاب الله إذ دعيت إليه وإلا قتلناك كما قتلنا ابن عفان، فوالله لنفعلنها إن لم تجب[1]، وكان أشدهم خروجاً عليه ومروقاً من الدين –كما يقول الشهرستانى- الأشعث بن قيس الكندى، وزيد بن حصين الطائى، ومسعر بن فدكي التميمى"[2].

وقد اعتقد هؤلاء القراء أن الدين يأمر بذلك، ولهذا فما ينبغى لهم الإعراض عن قبوله واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون**﴾[3]، فأرسلوا إلى أهل الشام طالبين منهم أن يبعثوا حكماً من قبلهم وهم يبعثون حكماً من قبلهم، وأن لا يحضر معهما إلا من لم يباشر القتال فمن رأوا الحق معه أطاعوه[4].

ولقد كان الأشعث ممن لعب دوراً مهماً فى هذا

---

1 () انظر: تاريخ الطبرى جـ5 ص49، الملل والنحل جـ1 ص 114، البداية والنهاية جـ7 ص274، شرح منهج البلاغة جـ2 ص 216-218، مروج الذهب جـ2 ص403.

2 () الملل والنحل جـ1 ص114.

3 () آل عمران: 23.

4 () انظر: فتح البارى جـ12 ص284.

النزاع فكان ممن يحبذ قبـول التحكيـم وكـان يطمئـن علياً بأن الناس قد سرهم التحكيم، وقد وصف بأن لـه دوراً مشكوكاً فيه، فقد مر بنا أن الشهرستانى وصفه بأنه من أشد الخارجين على علىّ وأشدهم مروقاً من الدين، ووصفه المسعودى بأنه كان "بـدأ هـذا الأمـر – يعنى التحكيم- والمـانع لهـم مـن قتـال عـدوهم حـتى يفيئوا إلى أمر الله"[1]، ويصفه علي يحيى معمـر بـأنه كان من أكبر صنائع معاوية[2].

ومن هنا نرى مدى الدور الذى سلكه القراء فى هذا المجـال وأنهـم كمـا وصـفهم فلهـوزن كـانوا سـريعى الإجابة إلى قبـول تحكيـم كتـاب اللـه، وأن نـداء أهـل الشـام أحـدث "فـى أهـل العـراق الأثـر المطلـوب خصوصاً فى القراء الأتقياء"[3] كما ذكر.

ولقـد تـبين مصـداق وصـفه لهـم بـأنهم يقـرؤون القرآن لا يجاوز حلوقهم وأنهم أهل عبادة، حيـث كـان المطالبون بقبول التحكيم من جيش على هـم القـراء الذين صاروا خوارج فيما بعد.

3.إكراه الإمام علىّ على قبول التحكيـم واختيـار أبـى موسـى الأشـعرى نائبـاً عنه[4]:

---

1 () مروج الذهب جـ2 ص404.
2 () الإباضية فى موكب التاريخ جـ2 ص282.
3 () الخوارج والشيعة ص25.
4 () انظر آخر هذا البحث.

والقول بقبول الإمام على للتحكيم مكرهاً هو المشهور فى روايات المؤرخين وعلماء الفرق كما أسلفنا.

لقد أكره الخوارج الإمام علياً على قبول التحكيم كما ذكرنا آنفاً، وقد أراد أن يتلافى ما فى ذلك التحكيم من مخاطر وذلك بإرسال من يمثله للمفاوضة ممن يرتضيهم فى صدق نية ورجاحة الفكر، ولكن وقف الخوارج مرة أخرى فى طريقه فأبوا إلا إرسال من يرتضونه هم، ذلك أن علياً رضى الله عنه أراد أن يرسل الألمعى الذكى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما، فما رضى الخوارج بذلك وقالوا: هو منك، وهم يريدون –على حد زعمهم- رجلاً لم يكن قد انحاز إلى أى من الجانبين فأرادهم على الأشتر لما يعرف من إخلاصه له فأبوا أيضاً، فأكرهوه ثانياً على أن يكون المرسل من قبله رجلاً لم يختره بنفسه[1].

وأنا أستبعد –حسب رأيى- أن يقع الحال على ما ذكر، وقد أخطأ بعض الكتاب حينما نبز الصحابى الجليل أبا موسى الأشعرى رضى الله عنه بأنه ما كان مخلصاً لعلىّ ولا كان على جانب من الذكاء والفطنة، وأنه لم يكن أهلاً للمفاوضة ولا كفأ لعمرو ابن العاص إلى آخر ذمهم له، بما يتنافى مع الأدب الواجب لصحابة رسول الله ، ولقد كان أبو موسى من خيرة

---

1 () انظر: تاريخ الطبرى جـ5 ص51، وانظر: البداية والنهاية جـ7 ص277، شرح نهج البلاغة جـ2 ص228.

الناس عقلاً وعدلاً ونصحاً للمسلمين، فليس هناك دليل على صحة وصفه بهذه الأوصاف القبيحة من عدم الذكاء والنصح، مع ما له من السبق فى الدين وشرف الصحبة والسفارة عن رسول الله إلى أهل اليمن وتوليه أمر القضاء وولايته لعمر على العراق، وهى أمور تشهد بفضله ورجاحة عقله.

ومن المؤسف أن كثيراً من كتاب المسلمين ومؤرخيهم قد انخدعوا بدس الرافضة فى رواياتهم التى تطعن فى فضلاء الصحابة فى تصريحاتهم أو تلميحاتهم، مما يتوجب على من أراد الخير والحق أن يتثبت من صحة تلك الروايات التى ملئت بها كتب الرافضة وسرت إلى كتب بعض أهل السنة عن حسن ظن منهم بصحة تلك الروايات.

والواقع أن ما أوردته هنا من أن علياً قبل التحكيم مكرهاً إنما هو متابعة لما كتبه علماء الفرق وأهل التاريخ، وإلا فإن فى النفس شكاً كبيراً فى صحة ذلك، فإننى أستبعد أن تكره تلك الشرذمة علياً وجيشه على قبول أمر لم يكونوا مقتنعين به وأن يفرضوا عليه ما أرادوه.

على أن ما يذكره أولئك الكتاب بعد ذلك عن صلابة أمير المؤمنين على فى الثبات على قبول التحكيم، إنما هو دليل واضح على اقتناعه به، كما أستبعد أيضاً أن يكون اختيار على لأبى موسى على كره منه له أيضاً، فهذا قول سخيف، إذا لا يقبل أى شخص أن يفاوض باسمه إلا من ارتضاه وإلا كان أحمق، وحاشا

علىٌ من ذلك، خصوصاً وأن المفاوضة هى علـى أمـر له ما بعده فى مجرى حياة الناس، فكيف يجبر الحاكم –خصوصـاً مثـل علـى رضـى اللـه عنـه- علـى هـذا الضيم؟!

4. وثيقة التحكيم:

والوثيقة بنصها أوردها الطبرى وابن الأثير وابن أبى الحديد والمسعودى وغيرهم، وهى وثيقة مطولة تقرر فيها رضى الطرفين بـالرجوع إلـى كتـاب اللـه حكمـاً بينهم، فإن لم يوجد فإلى سنة نبيه ، وأن كـل طـرف آمن من الآخر وأن الكل ضد المخالف لما يتفـق عليـه الحكمان، وأن أجـل القضـاء إلـى رمضـان، فـإن أحبـا تأخيره فلهما ذلـك برضـاهما، وإذا مـات أحـدهما فـى هذه المدة فعلى الطـرف الآخـر أن ينظـر مـن يمثلـه ممن يرى فيه الصلاح، ولكـل واحـد مـن الحكميـن مـا اختار من الشهود.

ثم كتبت أسماء الشهود من جانب على عشرة مـن أصحابه ومن جانب معاوية مثلهم، وكتبـوا فـى آخرهـا "اللهـم إنـا نستنصـرك علـى مـن تـرك مـا فـى هـذه الصحيفة". ولقد تمت كتابة الوثيقة فى يوم الأربعـاء (13/2/37هـ) لثلاث عشـرة خلـت مـن صـفر أو لليلـة بقيـت –كمـا يـرى بعضـهم- سـنة سـبع وثلاثيـن مـن الهجرة، وقد نصت هذه الوثيقة أيضـاً علـى أن يكـون التحكيم فى شهر رمضان أى بعد ثمانية أشـهر بدومـة الجندل، على أن يحضر من كل جانب أربعمائة[1].

---

1 () انظـر: تاريـخ الطـبرى جــ5 ص53/54/57. الكامـل لبـن

5. إنكـار الخـوارج للتحكيـم بعـد إكـراه الإمام علىّ على قبوله:

وقد أحدث هذا الكتاب ضجة كبيرة بين أهل العـراق فحينما دار به الأشعث على الناس يقرأه عليهم فرحـاً مسروراً كما وصفه المسـعودى، ثـارت ثـائرتهم فقـد غضب عروة بن أدية فضرب عجز دابة الأشعث، قال: أتحكّمون فى أمر اللـه عـز وجـل الرجـال، لا حكـم إلا الله.

حقاً إنه لغريب أمر هؤلاء الخوارج فبعد أن اضطروا علياً إلى قبول التحكيم وكتب الكتاب وأعطيت العهود والمواثيق فى وفاء كل لصاحبه بما شرط، جاء زرعـة بن البرج الطـائى وحرقـوص بـن زهيـر السـعدى إلـى على يطلبان منه نقـض مـا عاهـد عليـه وشـرط علـى نفسـه بقولهمـا لـه: "تـب مـن خطيئتـك وارجـع عـن قضيتك، واخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم حتى نلقى ربنـا. فقال على: قـد أردتكـم علـى ذلـك فعصـيتمونى وقـد كتبنا بيننا وبين القوم كتاباً وشرطنا شـروطاً وأعطينـا عليهم عهوداً وقد قال تعـالى: ﴿**وأوفوا بعهـد اللـه إذا عاهدتم**﴾"[1].

ولقد كان ثبات الإمام علـىّ علـى التحكيـم والوفـاء بعهوده فيه دافعاً للخوارج إلى رفضه والخروج عليـه، بل إلى تكفيره بهذا السبب، فقد اتفقوا بالإجماع على

الأثير جـ3 ص319/321. مـروج الـذهب جــ2 ص403. شـرح نهج البلاغة جـ2 ص234/235 نقلاً عن نصر بن مزاحم.

1 () الكامل لابن الأثير جـ3 ص334.

تكفيره كما ذكر ذلك كثير من كتاب المقالات[1]، بل وصل بهم الأمر إلى أنهم لا يصححون المناكحات إلا باعتقاد البراءة من على وعثمان، ويقدمون ذلك على كل طاعة[2].

6. كيفية التحكيم:

سبق أن ذكرنا أن وثيقة التحكيم كتبت فى الثالث عشر من شهر صفر سنة 37هـ، وحدد رمضان من نفس العام موعداً لتمام التحكيم، ولما انتهت المدة وجاء وقت الاجتماع بعث علىّ أربعمائة شخص ورئيسهم شريح بن هانئ الحارثى وعبد الله بن عباس إمامهم فى الصلاة ووالى أمورهم. وبعث معاوية عمرو بن العاص فى أربعمائة رجل ثم التقوا بدومة الجندل بأذرج[3].

7. مدى صحة القول بوجود الخداع فى التحكيم:

هذه هى الصورة التى يثبتها كثير من المؤرخين لكيفية التحكيم وهم بذلك يثبتون أنه قد كان هناك خداع فى التحكيم من جانب عمرو بن العاص، حيث أن الحكمين بعد أن اتفقا على خلع على ومعاوية سراً ثم جاء دور الإعلان أعلن أبو موسى خلع صاحبه علياً

---

1 () مقالات الأشعرى جـ1 ص167، الفرق بين الفرق ص81.
2 () الملل والنحل جـ1 ص115.
3 () تاريخ الطبرى جـ5 ص67، الكامل لابن الأثير جـ3 ص 329.

وثبت عمرو صاحبه معاوية فتسابا .. إلخ تلك القصة التى تشبه أن تكون هزلاً أكثر منها جداً.

قال ابن العربى تعقيباً على ما روى فى قضية التحكيم من الخداع:

"هذا كله كذب صراح ما جرى منه حرف قط، وإنما هو شئ أخبر عنه المبتدعة ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهارة بمعاصى الله والبدع"[1].

ويقول ابن كثير فى وصف الحكمين: "والحكمان كانا من خيار الصحابة .. وإنما نصبا ليصلحا بين الناس ويتفقا على أمر فيه رفق بالمسلمين وحقن لدمائهم، وكذلك وقع ولم يضل بسببهما إلا فرقة الخوارج"[2].

8. إمارة عبد الله بن وهب الراسبى على الخوارج:

لقد تمت البيعة له فى الكوفة بعد خلافهم الأخير مع الإمام علىّ وقبل أن تنتهى عملية التحكيم نفسها وتظهر نتيجتها.

فعندما أرسل علىّ أبا موسى للتحكيم اجتمع الخوارج في منزل عبد الله بن وهب الراسبى فقام فيهم خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه ثم زهدهم فى الدنيا والرغبة فيما عند الله بإقامة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واحتساب ذلك لثواب الله، ثم قال

1 () العواصم من القواصم ص128.
2 () البداية والنهاية جـ6 ص216.

لهم: "فاخرجوا بنا إخواننا من هذه القرية الظالم أهلها إلى بعض كور الجبال أو إلى بعض هذه المدائن، منكرين لهذه البدع المضلة"، فقام حرقوص ابن زهير وتكلم وزهد فى الدنيا والاغترار بها ثم قال لهم: "ولا تلفتنكم عن طلب الحق وإنكار الظلم، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون".

فقام حمزة بن سنان الأسدى وقال لهم: "يا قوم إن الرأى ما رأيتم فولوا أمركم رجلاً منكم، فإنه لا بد لكم من عماد وسناد وراية تحفون بها وترجعون إليها". وهنا وقعوا فى مشكلة من سيقبل الخلافة فقد صار كل واحد ممن يصلح لها يحيلها عنه إلى غيره، فقد عرضوها على زيد بن حصين الطائى فأبى، ثم على حرقوص ابن زهير فأبى أيضاً، ثم على حمزة بن سنان فأبى كذلك، ثم شريح بن أوفى العبسى فامتنع، ثم عرضوها على عبد الله بن وهب فقال: "هاتوها أما والله لا آخذها رغبة فى الدنيا ولا أدعها فرقاً من الموت". وهكذا تمت بيعة ذى الثفنات[1] كما كان يقال له من شدة عبادته –فى شهر شوال لعشر خلون منه سنة سبع وثلاثين من الهجرة[2].

محاورات الإمام علىّ للخوارج فى

---

1 () لخشونة يديه من جراء وضعهما على الأرض.

2 () انظر: تاريخ الطبرى جـ5 ص74/75، الكامل لابن الأثير جـ 3 ص336.

النهروان[3]:

وقعت بين الإمام على وبين الخوارج –قبل نشوب المعركة- عدة محاورات، وحينما طلب منهم على رضى الله عنه بيان أسباب خروجهم عنه أجابوه بعدة أشياء، منها:

1. لماذا لم يبح لهم فى معركة الجمل أخذ النساء والذرية كما أباح لهم أخذ المال؟
2. لماذا محى لفظة أمير المؤمنين وأطاع معاوية فى ذلك عندما كتب كتاب الهدنة فى صفين، وأصر معه على عدم كتابة "عَلىٌّ أمير المؤمنين"؟
3. قوله للحكمين: إن كنتُ أهلاً للخلافة فأثبتانى. بأن هذا شك فى أحقيته للخلافة.
4. لماذا رضى بالتحكيم فى حق كان له.

هذه أهم الأمور التى نقموا عليه من أجلها كما يزعمون، وقد أجابهم عن كل تلك الشبه ودحضها جميعاً حيث **أجابهم عن الشبهة الأولى** والتى تدل على جهلهم بما يلى:

1. أباح لهم المال بدل المال الذى أخذه طلحة والزبير من بيت مال البصرة، ثم هو مال قليل.
2. النساء والذرية لم يشتركوا فى قتال وهم أيضاً مسلمون بحكم دار الإسلام ولم تكن منهم ردة

---

3 () انظر: الفرق بين الفرق ص79، وشرح نهج البلاغة 2/275، الكامل للمبرد: 2/117.

تبيح استرقاقهم.

3. قال لهم: لو أبحت لكم استرقاق النساء والذريــة فأيكم يأخذ عائشة سهمه فخجل القـوم مـن هـذا ورجع معه كثير منهم كما قيل.

وأجابهم على الشبهة الثانية:

1. بأنه فعل كما فعـل رسـول اللـه يـوم الحديبيـة، وذكـر –إن صـحت الروايـة- أنـه قـال: أخـبرنى رسول الله أن لى منهم يوماً مثل ذلك.

واللــه أعلــم بصــحة هــذه الروايــة الــتى يتناقلهــا المؤرخون، ذلك أن معاويـة رضـى اللـه عنـه مـا كـان يطالب بالخلافة حتى يحـق لـه أن يطلـب محـو كلمـة "أمير المؤمنين". ومعاوية كذلك يعرف أسـبقية علـى وفضله، وإنما النزاع حول أمر آخر غير الخلافة، اللهـم إلا أن يكون هذا الفعل من صنيع المفاوضين دون علم معاوية بذلك.

وأجـابهم عـن الشـبهة الثالثـة علـى افـتراض صحة الرواية عنه: بأنه أراد النصفة لمعاوية ولو قــال: احكما لى، لـم يكـن تحكيمـاً، ثـم اسـتدل بقصـة وفـد نصارى نجـران ودعـوة الرسـول لهـم إلـى المباهلـة لإنصافهم.

وأجابهم عن الشبهة الرابعة: بأن رسول اللــه حكَّم سعد بن معاذ فى بنى قريظة فى حق كان له.

ثم نشبت المعركة مع من بقـى منهـم علـى عنـاده وهزم الخوارج شر هزيمة، وتذكرُ بعـضُ كتـب الفـرق

أنه لم ينجُ من الخوارج إلا تسعة، ولم يقتل من جيش على إلا تسعة[1]، وصار هؤلاء التسعة من الخوارج هم نواة الخوارج فى البلدان التى ذهبوا إليها، وفى هذا نظر[2]، وقتل زعيم الخوارج فى هذه المعركة وهو عبد الله بن وهب الراسبى سنة 37 أو 38هـ.

أسباب خروج الخوارج:

الراجح أن أسبابا مجتمعة هى التى أدت بهم إلى الخروج، ونوجز أهم الأسباب فيما يلى:

1. النزاع حول الخلافة:

وربما يكون هذا هو أقوى الأسباب فى خروجهم، فالخوارج لهم نظرة خاصة فى الإمام معقدة

---

1 () انظر: تاريخ الأمم والملوك للطبرى 5/89، والبداية والنهاية لابن كثير 6/218، والكامل لبن كثير: 3/345، ومروج الذهب: 2/417، وانظر: اعتراض على يحيى معمر على نتيجة المعركة فى كتابه الإباضية بين الفرق ص68.

2 () من جهة تلك النتيجة، حيث التقى أولئك فى معركة مصيرية ثم يقتل فيها كل الجيش ويبقى تسعة، ويسلم الجيش الآخر ولا يقتل منه إلا تسعة فقط، فإن التكلف فى هذه النتيجة ظاهر بخصوص هذا العدد، كما أنه ترده تلك الأحداث المتلاحقة التى أعقبت معركة النهروان من تتابع حركة الخوارج الثورية على على رضى الله عنه –إلى أن استشهد- لتبدأ أقوى مما كانت على الدولة الأموية.
كما أنه من التكلف أن يقال: إن كل واحد من التسعة الناجين من الخوارج كون مذهب الخوارج فى المنطقة التى ذهب إليها، خصوصاً وأن الروايات فى عدد الباقين فيها اضطراب واختلاف شديد، مما يجعل النتيجة غامضة. والله أعلم بحقيقة الأمر.

وشديدة، والحكام القائمون فى نظرهـم لا يسـتحقون الخلافة، لعدم توفر شـروط الخـوارج القاسـية فيهـم، إضافة إلـى أنهـم فسـروا الخلاف بيـن علـى ومعاويـة رضى الله تعالى عنهما بأنه نزاع حول الخلافـة. ومـن هنا استسهلوا الخروج على علىّ ومعاوية من بعده.

2. قضية التحكيم:

فقد أجبروا الإمام علياً على قبول التحكيم، وحينمـا تم ذلك طلبوا منه أن يرجـع عنـه بـل ويعلـن إسـلامه، فرد عليهم رداً عنيفاً.

3. جور الحكام وظهور المنكرات:

هكذا كان الخوارج يرددون فى خطبهـم ومقـالاتهم، أنَّ الحكّـام ظلمـة والمنكـراتِ فاشـيةٌ، والواقـع أنهـم حينمـا خرجـوا فعلـوا أضـعاف مـا كـان موجـوداً مـن المظالم والمنكرات.

وهناك أسباب أخرى: عوامل اقتصـادية، كقصـة ذى الخويصـرة مـع الرسـول ، وثـورتهم الممقـوته علـى عثمان رضى الله عنه، حيث نهبوا بيت المال بعد قتله مباشرة، ونقمتهم على علىّ فى معركة الجمل.

حركـــات الخـــوارج الثوريـــة وفرقهـــم وعددهم:

أ. أشرنا فيما مضى إلى أن الخوارج قد كونـوا لهـم دولة وصار لهم نفوذ، وإذا تتبعنا حركاتهم الثورية فإننـا نجدها متصلة عنيفة، ابتداء من خروج المحكِّمـة علـى الإمام علىّ ومن خرج بعـدهم علـى الإمـام علـىّ فـى

شكل جماعات حربية تثور هنا وهناك عليه وعلى الحكام الأمويين من بعده حرب عصابات، إلى أن جاء نافع بن الأزرق سنة 64هـ، وبدأ الخوارج يظهرون كفرق كبيرة امتدت إلى عصر الدولة العباسية، لا يَقَر للخوارج قرارٌ أو يستكينون إلا ريثما يتم عددهم وعدتهم يمثلون المعارضة بالتعبير الحديث، وتلك الحركات مدونة فى كتب التاريخ والفرق مما لا نرى التطويل بذكره، لأنها أحداث تاريخية.

ب. فرق الخوارج:

أما فرقهم، فإن من رحمة الله بالناس أن الخوارج تفرقوا فيما بينهم، ولو اتحدوا لكانوا كارثة على المسلمين المخالفين لهم، ويذكر العلماء أنَّ الخوارج كانوا يختلفون ويفترقون لأتفه الأسباب، وحينما جاء نافع بن الأزرق ببعض التفاصيل فى المذهب كحكم التقية والقعدة[1] وأطفال المخالفين لهم فزاد الطين بله والنار اشتعالاً فتفرقوا فرقاً كثيرة قد لا يكون ضرورياً عدها هنا فإن بعض تلك الفرق انتهى فى وقته، وبعضها اندمج مع فرق أخرى، وبعضها رجع عن

---

1 () أى هل يحل لهم المقام بين المخالفين أم لا يحل، ويكون المقيم بينهم كافراً حلال الدم والمال، كما يرى نافع ذلك حتى وإن كان منهم، وحينما وصل نافع إلى إحداث تلك الأمور بينهم انفصلت عنه النجدات بقيادة نجدة بن عامر قائلين لنافع: أحدثت ما لم يكن عمله السلف من أهل النهروان وأهل القبلة، فأجابهم: بأن هذه حجة عرفها وقامت عليه وينبغى الأخذ بهذا، ففارقوه.

مقالاته كما فصلته كتب الفرق[2].

جـ. عدد فرق الخوارج:

إن كتب الفرق الإسلامية لم تتفق على تقسيم فرقهم الرئيسة أو الفرعية على عدد معين، فنجد الأشعرى مثلاً يعد فرق الخوارج أربع فرق، وغيره يعدها خمساً، وبعضهم يعدها ثمانياً، وبعضهم سبعاً، وآخرون خمساً وعشرين، وقد تصل إلى أكثر من ثلاثين فرقة، والواقع أنه يصعب معرفة عدد فرق الخوارج[2]، والسبب فى ذلك يعود إلى:

1. أن الخوارج فرق حربية متقلبة، فلم يتمكن العلماء من حصرهم حصراً دقيقاً.
2. أن الخوارج كانوا يتفرقون باستمرار لأقل الأسباب، كما أنهم يختلفون أيضاً لأقلها.
3. أن الخوارج أخفوا كتبهم إما خوفاً عليها من الناس أو ضناً بها عنهم، مما يجعل دراستهم من خلال كتبهم فى غاية الصعوبة.

دراسة أهم فرق الخوارج: وهم الإباضية:

ولا بد من وقفة يسيرة عند هذه الفرقة من الخوارج، نذكر عنهم على سبيل الإيجاز بعض ما قيل

---

[2] () انظر: مقالات الأشعرى: 1/1983، الفرق بين الفرق للبغدادى ص24،72، إبانة المناهج لجعفر بن أحمد ص155، التنبيه والرد للملطى ص167، تاريخ الفرق الإسلامية ص 266،268،271، الاعتصام 2/219.

عنهم، سواء ما جاء عن المخالفين أو الموافقين لهم، أو ما ذكروه فى كتبهم، ولكون هـذه الطائفـة لا يـزال لها أتباع وأنصار فى أماكن كثيرة من العالم، ولكـونهم كانت لهم صولة وقوة، ولكثرة مـا جـاء مـن أخبـارهم السياسـية والعقديـة والاجتماعيـة. فإنهـا تحتـاج إلـى دراسة خاصة قد تأخذ حجماً كبيراً لمـن أراد أن يتتبـع أخبارهم ويقف على مبادئهم.

زعيم الإباضية:

أمـا بالنسـبة لزعيـم الإباضـية فـإنهم ينتسـبون فـى مذهبهم –حسبما تذكر مصادرهم- إلـى جـابر بـن زيـد الأزدى الـذى يقـدمونه علـى كـل أحـد ويـروون عنـه مذهبهم، وهو من تلاميذ ابن عباس رضى الله عنه[1].

وقد نُسِبوا إلى عبد الله بـن إبـاض لشـهرة مـواقفه مع الحكام[2]، واسـمه عبـد اللـه بـن يحيـى بـن إبـاض المري من بنى مرة بن عبيد، وينسب إلى بنـى تميـم، وهو تابعى، عاصر معاوية وابن الزبيـر وكـانت لـه آراء واجـه بهـا الحكـام. وهـذا هـو اسـمه المشـهور عنـد الجمهور.

دولة الإباضية:

قـامت للإباضـية دولتـان، إحـداهما فـى المغـرب

---

1 () انظر: أجوبة ابن خلفون ص9. وانظر: ترجمة جابر بن زيد أبو الشعثاء فى البداية والنهاية لابن كـثير 10/93، وانظـر: مـا كتبه أحد علمائهم المعاصرين بكير بن سعيد اعوشت فى كتابه دراسات إسلامية فى الأصول الإباضية ص20.

2 () الإباضية بين الفرق الإسلامية ص353.

والأخرى فى المشرق –عُمَان- تمتع المذهب الإباضى فيهما بالنفوذ والقوة.

وساعد انتشار المذهب الإباضى فى عُمَان بُعْدُها عن مقر الخلافة، ثم مسالكها الوعرة.

ويرجع دخول المذهب الإباضى عُمَان إلى فرار بعض الخوارج بعد معركة النهروان إلى هذا البلد، كما يرى بعض العلماء.

موقف الإباضية من المخالفين لهم:

أ. موقفهم من سائر المخالفين:

تتسم معاملة الإباضية لمخالفيهم باللين والمسامحة وجوزوا تزويج المسلمات من مخالفيهم.

وهذا ما يذكره علماء الفرق عنهم، إضافة إلى أنَّ العلماء يذكرون عنهم كذلك أن الإباضية تعتبر المخالفين لهم من أهل القبلة كفارُ نعمةٍ غير كاملي الإيمان ولا يحكمون بخروجهم من الملة، إلا أن المدح ليس بالاتفاق بين العلماء، فهناك من يذكر عن الإباضية أنهم يرون أن مخالفيهم محاربون لله ولرسوله وأنهم يعاملون المخالفين لهم أسوأ المعاملة.

والحقيقة أن القارئ لكتب علماء الفرق يجد أنهم متعارضون فى النقل عنهم إلا أن يقال: إن طائفة من الإباضية معتدلون وآخرون متشددون.

ب. موقف الإباضية من الصحابة:

موقف الإباضية من الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم:

من الأمور المتفق عليها عند سائر الخوارج الترضى التام والولاء والاحترام للخليفتين الراشدين أبى بكر وعمر رضوان الله عليهما، لم تخرج فرقة منهم عن ذلك.

أما بالنسبة للخليفتين الراشدين الآخرين عثمان بن عفان وعليّ بن أبي طالب رضى الله عنهما فقد هلك الخوارج فيهما وذموهما مما برأهما الله عنه.

ونفس الموقف الذى وقفه الخوارج عموماً والإباضية أيضاً -من الصحابة السابقين–وقفوه أيضاً من طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، وأوجب لهما الورجلانى -أحد علمائهم- النار[1]، وقد بشرهما الرسول بالجنة، وهؤلاء يوجبون عليهما النار، فسبحان الله ما أجرأ أهل البدع والزيغ على شتم خيار الناس بعد نبيهم الذين نصروا الإسلام بأنفسهم وأموالهم وأولادهم ومات الرسول وهو راض عنهم!!

قال النبى **(لا تسبوا أصحابى، فوالذي نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهبًا ما أدرك مدَّ أحدهم ولا نصيفه)**[2]، وإنه لمما يحار فيه الشخص هذا الموقف من صحابة رسول الله ، فإذا كان أخص أصحاب محمد غير مرضيين عند هذه

---

1 () انظر: كشف الغمة ص304، الدليل لأهل العقول ص28.

2 () أخرجه مسلم (2541) (222) فى فضائل الصحابة.

الطوائف من خوارج وشيعة فمن المرضى بعد ذلك؟

عقائد الإباضية:

من الأمور الطبيعية أن تخـرج هـذه الفرقـة وغيرُهـا من الفرق عن المعتقد السليم فى بعـض القضـايا مـا دامت قد خرجت عن أهل السنة والجماعـة وارتكبـت التأويل، ولا بد كذلك أن توجد لها أقوال فقهية تخـالف فيها الحق إلى جانب أقوالهم فى العقيدة.

والـذى نـود الإشـارة إليـه هنـا أن للإباضـية أفكـاراً عقدية وافقوا فيها أهل الحـق، وعقائـد أخـرى جـانبوا فيها الصواب.

1. أما ما يتعلق **بصفات الله تعالى**: فإن مـذهب الإباضية فيها أنهم انقسموا إلى فريقيـن: فريـق نفـى الصفات نفياً تاماً خوفاً من التشبيه بزعمهم، وفريــق منهم يرجعـون الصـفات إلـى الـذات، فقـالوا إن اللـه عـالم بـذاته وقـادر بـذاته وسـميع بـذاته إلـى آخـر الصفات، فالصـفات عنـدهم عيـن الـذات، فلا يثبتـون وجهًا ولا عينًا ولا غير ذلك مما هو ثابت، ويؤولون ذلـك بالذات.

وهذا فى حقيقته نفي للصفات، ولكنه نفـي مغطـى بحيلة إرجاعهـا إلـى الـذات وعـدم مشـابهتها لصـفات الخلق، وقد شنع الورجلانى منهم علـى الـذين يثبتـون الصفات بأنهم مشبهة كعباد الأوثان، وأن مـذهب أهـل السنة هو –حسب زعمه- تأويل الصفات، فاليد النعمة والقـدرة، والـوجه الـذات ومجـىء اللـه مجـىء أمـره لفصل القضاء، لأن إثبات هذه الصـفات للـه هـو عيـن

التشبيه، كما يزعم.

ومعلوم لطلاب العلم أن هذا ليس هو مذهب السلف الذين يثبتون الصفات لله كما وصف نفسه فى كتابه الكريم ووصفه به رسول الله من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف ولا تكييف ولا تمثيل. قال ابن تيمية فى بيان مذهب السلف: "إنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل".

ويقول ابن القيم: "لا ريب أن الله وصف نفسه بصفات وسمى نفسه بأسماء، وأخبر عن نفسه بأفعال، وأخبر أنه يحب ويكره ويمقت ويغضب ويسخط ويجىء ويأتى وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه استوى على عرشه، وأن له علما وحياة وقدرة وإرادة وسمعاً وبصراً ووجهاً، وأن له يدين وأنه فوق عباده، وأن الملائكة تعرج إليه وتنزل من عنده، وأنه قريب، وأنه مع المحسنين ومع الصابرين ومع المتقين، وأن السماوات مطويات بيمينه، ووصفه رسوله بأنه يفرح ويضحك، وأن قلوب العباد بين أصابعه وغير ذلك[1].

فهل يعتبر هذا الوصف تشبيه لله بخلقه؟ **﴿قل ءأنتم أعلم أم الله﴾**[2].

وطريقة السلف فى إثبات كلِّ صفة لله، أنهم يقولون فيها: إنها معلومة والكيف مجهول والسؤال عنها بدعة، وأن الله **﴿ليس كمثله شئ وهو**

1 () مختصر الصواعق المرسلة 16-29.

2 () البقرة: 140.

السميع البصير[3] وهذه الآية أساس واضح فى إثبات الصفات لله.

ولم ير أهل السنة أنَّ إثبات الصفات يؤدى إلى التشبيه لمعرفتهم أن الاتفاق فى التسمية لا يستلزم الاتفاق فى الذات، فالله سميع وبصير والإنسان سميع بصير، وبين الذاتين ما يعرفه كل عاقل من الفرق، ومن تصور التشبيه فقد جمع بين التشبيه والتعطيل.

والحاصل أن الإباضية هنا وافقوا المعتزلة والأشاعرة وغيرهم من أهل الفرق فى باب الصفات، معتمدين على عقولهم وعلى شبهات وتأويلات باطلة.

2. وأما عقيدة الإباضية **فى استواء الله وعلوِّه**، فإنهم يزعمون أنَّ الله يستحيل أن يكون مختصاً بجهة ما، بل هو فى كل مكان. وهذا قول بالحلول وقول الغلاة الجهمية، ولهذا فقد فسر الإباضية معنى استواء الله على عرشه باستواء أمره وقدرته ولطفه فوق خلقه، أو استواء ملك ومقدرة وغلبة، وإذا قيل لهم: لم خص العرش بالاستيلاء والغلبة؟ أجابوا بجواب واه قالوا: لعظمته، وقد خرجوا بهذه التأويلات عن المنهج الشرعى إلى إعمال العقل واللغة بتكلف ظاهر مخالف للاعتقاد السليم والمنطق والفطرة.

3. وذهبت الإباضية **فى باب رؤية الله تعالى** إلى إنكار وقوعها، لأن العقل –كما يزعمون- يحيل

---

[3] () الشورى: 11.

ذلك ويستبعده، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار**﴾[1]، وأولوا معنى الآية تأويلاً خاطئاً على طريقة المعتزلة.

ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿**قال رب أرنى أنظر إليك قال لن ترانى ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف ترانى**﴾[2].

واستدلوا من السنة بحديث عائشة حين سئلت عن الرسول ﷺ: هل رأى ربه ليلة الإسراء؟ فأجابت بالنفى كما رواه صاحب وفاء الضمانة[3]، وقد أورد الربيع بن حبيب صاحب كتاب الجامع الصحيح أو مسند الربيع -الذى هو عندهم بمنزلة صحيح البخارى ومسلم عن أهل السنة، ويعتبرونه أصح كتاب بعد القرآن الكريم كما يزعمون– أورد عدة روايات عن بعض الصحابة تدل على إنكارهم رؤية الله تعالى بزعمه[4].

والواقع أن كل استدلالاتهم التى شابهوا فيها المعتزلة، إما استدلالات غير صحيحة الثبوت، أو صحيحة ولكن أوَّلوها على حسب هواهم فى نفى الرؤية.

فإن الآية الأولى ليس فيها نفى الرؤية، وإنما نفى الإحاطة والشمول، فالله يُرَى ولكن من غير إحاطة به عز وجل.

---

1 () الأنعام: 103.
2 () الأعراف: 143.
3 () وفاء الضمانة ص376، 377.
4 () انظر: مسند الربيع بن حبيب 3/35.

وقوله لموسى: ﴿**لن ترانى**﴾ أى فى الدنيا، وقد علق الله إمكان رؤيته تعالى بممكن، وهو استقرار الجبل.

وحديث عائشة إنما أرادت نفى أن يكون الرسول ﷺ رأى ربه فى ليلة الإسراء، وليس المقصود نفى الرؤية مطلقاً، فهذا لم ترده أم المؤمنين، ومن فهم النفى مطلقاً فهو سيئ الفهم جاهل بالنصوص.

وخلاصة القول فى هذه المسالة، أن رؤية الله تعالى تعتبر عند السلف أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، لا يماري فيها أحد منهم بعد ثبوتها فى كتاب الله تعالى وفى سنة نبيه ﷺ، وفى أقوال الصحابة رضى الله عنهم وفى أقوال علماء السلف قاطبة رحمهم الله تعالى.

4. ومن عقائد بعض الإباضية **فى كلام الله تعالى** القول بخلق القرآن، بل حكم بعض علمائهم كابن جميع والورجلانى أن من لم يقل بخلق القرآن فليس منهم[1].

وقد عرف المسلمون أن القول بخلقه من أبطل الباطل، إلا من بقى على القول بخلقه منهم وهم قلة شاذة بالنسبة لعامة المسلمين، وموقف السلف واضح فيها **وهو موقف إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله**، وهو القول بأن القرآن كلام الله تعالى، منه بدأ وإليه يعود، ولا يتسع المقام هنا لبسط شبه القائلين بخلقه وأدلة من يقول بعدم خلقه

---

1 () مقدمة التوحيد ص19، الدليل لأهل العقول ص50.

وردهم على أولئك المخطئين.

ومن قذف الله الإيمان والنور فى قلبه يعلم أن الله تعالى تكلم بالقرآن، وبَلَّغَهُ جبريل إلى النبى والكلام صفة لله تعالى، ومما ينبغى الإشارة إليه هنا أن بعض الإباضية قد خرج عن القول بخلق القرآن، كصاحب كتاب الأديان[1] وكذا أبو النضر العمانى[2]، وردا على من يقول بخلقه، وبسطا الأدلة فى ذلك وبهذا يتضح أن الإباضية قد انقسموا فى هذه القضية إلى فريقين.

5. وقد اعتدل الإباضية **فى مسألة القدر** ووافقوا أهل السنة.

6. وقد اختلف الإباضيون فى إثبات عذاب القبر. فذهب قسم منهم إلى إنكاره موافقين بذلك سائر فرق الخوارج. وذهب قسم آخر إلى إثباته.

ومعتقد السلف جميعاً هو القول بثبوت عذاب القبر ونعيمه، كما صحت بذلك النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، ومن أنكره فليس له دليل إلا مجرد الاستبعاد ومجرد الاستبعاد ليس بدليل.

7. ويثبت الإباضيون وجود الجنة والنار الآن ويثبتون الحوض ويؤمنون بالملائكة والكتب المنزلة.

8. وأما بالنسبة للشفاعة: فإن الإباضيون يثبتونها ولكن لغير العصاة بل للمتقين، وكأن المتقى فى نظرهم أحوج إلى الشفاعة من المؤمن العاصى.

---

1 () كتاب الأديان ص104.

2 () كتاب الدعائم ص31-35.

ومذهب أهل السنة أن الرسول يشفع فى عصاة المؤمنين أن لا يدخلوا النار، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها بعد إذن الله ورضاه، وثبت أن الله يقبل شفاعته فى ذلك وشفاعة الصالحين من عباده بعضهم فى بعض.

9. وأما الميزان الذى جاءت به النصوص وثبت أن له كفتين حسيتين مشاهدتين توزن فيه أعمال العباد كما يوزن العامل نفسه – فإن الإباضية تنكر هذا الوصف، ويثبتون وزن الله للنيات والأعمال بمعنى تمييزه بين الحسن منها والسيئ، وأن الله يفصل بين الناس فى أمورهم، ويقفون عند هذا الحد غير مثبتين ما جاءت به النصوص من وجود الموازين الحقيقية فى يوم القيامة[1] وعلى الصفات التى جاءت فى السنة النبوية.

10. وكما أنكر الإباضية الميزان أنكروا كذلك الصراط، وقالوا: إنه ليس بجسر على ظهر جهنم[2] وذهب بعضهم –وهم قلة- إلى إثبات الصراط بأنه جسر ممدود على متن جهنم. والسلف على اعتقاد أن الصراط جسر على متن جهنم، وأن العباد يمرون عليه سرعة وبطئاً حسب أعمالهم ومنهم من تخطفه كلاليب النار فيهوى فيها.

11. ووافق –معظم الإباضية- السلف فى حقيقة الإيمان من أنه قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل

---

1 () متن النونية ص 25.

2 () انظر غاية المراد ص 9.

بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[1]، وقد خالف بعضهم فذهب إلى أن الإيمان يزيد ولا ينقص وقد نقل الدكتور صابر طعيمة بعض الأدلة من كتبهم على هذا الرأى[2].

12. وزيادة الإيمان ونقصه مسألة خالف فيها الإباضية سائر الخوارج الذين يرون أن الإيمان جملة واحدة لا يتبعض، وأن العبد يكفر ويذهب إيمانه بمجرد مواقعته للذنب ويسمونه كافراً ومخلداً فى النار فى الآخرة، إلا أن الإباضية مع موافقتهم للسلف فى الحكم، لكنهم يسمون المذنب كافراً كفر نعمة ومنافقاً.

وفى الآخرة مخلد فى النار إذا مات من غير توبة[3]، وكان الحال يقتضى أنهم لا يطلقون عليه كلمة الكفر ولا النفاق، ولا يحكمون عليه بالخلود فى النار بل هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ونجد هنا الإباضية وافقوا أيضا سائر الخوارج فى الحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود فى النار إذا مات قبل التوبة، بناء على اعتقاد إنفاذ الوعيد لا محالة.

واستدلوا بسائر أدلة الخوارج على كفر مرتكب الكبيرة وخلوده فى النار، وأهل السنة لا يرون ذلك، بل يقولون: إذا مات المذنب قبل التوبة فأمره إلى الله وهو تحت المشيئة، ويقولون أيضاً: إن إخلاف

---

1 () كتاب الأديان ص 53، غاية المراد ص 7.
2 () الإباضية عقيدة ومذهباً 116 – 117.
3 () متن النونية ص 18.

الوعد مذموم وإخلاف الوعيد كرم وتجاوز.

13. وأما مسألة الإمامة والخلافة فقد ذكر بعض العلماء عن الإباضية فى مسألة الإمامة والخلافة، أن الإباضية يزعمون أنه قد يستغنى عن نصب الخليفة ولا تعود إليه حاجة إذا عرف كل واحد الحق الذى عليه للآخر، وهذا القول أكثر ما شهر عن المُحكِّمة والنجدات. وبالرجوع إلى كتب الإباضية نجد أنهم ينفون هذا القول عنهم ويعتبرونه من مزاعم خصومهم عنهم وأن مذهبهم هو القول بوجوب نصب حاكم للناس.

وموقفهم هذا يتفق مع مذهب أهل السنة في أنهم يرون وجوب نصب الحاكم حتى وإن كانوا جماعة قليلة، فلو كانوا ثلاثة فى سفر لوجب تأمير أحدهم، كما دلت على ذلك النصوص الثابتة، وأن من قال بالاستغناء عن نصب الحاكم فقد كابر عقله وكذب نفسه ورد عليه الواقع من حال البشر، وصار ما يقوله من نسج الخيال، وأدلته على الاستغناء مردودة واهية.

والخوارج كافة ينظرون إلى الإمام نظرة صارمة هى إلى الريبة منه أقرب، ولهم شروط قاسية جداً قد لا تتوفر إلا فى القليل النادر من الرجال، وإذا صدر منه أقل ذنب فإما أن يعتدل ويعلن توبته وإلا فالسيف جزاؤه العاجل.

وقد جوَّز الإباضية كأهل السنة صحة إمامة المفضول مع وجود الفاضل إذا تمت للمفضول، خلافاً

لسائر الخوارج[1] -كما سيأتي-.

14. وجوَّز الإباضية التقية خلافاً لأكثر الخوارج[2].

إيضـــاحات لبعـــض الآراء الاعتقاديـــة للخوارج[3]:

وتشمل المسائل الآتية:

خاض الخوارج –كغيرهـم مـن الفـرق- فـى مسـائل اعتقادية إلا أن الخوارج بصـفة خاصـة لـم تصـل إلينـا أكثر آرائهم من كتبهم، وإنما وصلت إلينا من كتب أهل السنة، وقد صح نقل أهل السـنة وغيرهـم مـن علمـاء الفرق الآخرين، وقـد ذكرنـا فيمـا مضـى السـبب فـى قبولنا لتلك النقول عن الخوارج، وفيما يلى نذكر أهـم المسائل التى كان للخوارج فيها دور بارز:

1. هـل الخـوارج يقولـون بالتأويـل أم بظاهر النص فقط؟

تعريف التأويل فى اللغة:

يطلق التأويـل فـى اللغـة علـى عـدة معـانى، منهـا التفسير والمرجع والمصـير والعاقبـة، وتلـك المعـانى موجودة فى القرآن والسنة: قـال اللـه تعـالى: ﴿**هل**

---

1 () الإباضية بين الفرق الإسلامية ص 462.

2 () انظر: مسند الربيع بن حبيب 3/12.

3 () هذا الفصل منقول من كتاب فرق معاصرة – تأليف دكتـور غالب بن على عواجى.

ينظرون إلا تأويله[1] وقال الرسول فى دعائه لابن عباس: **(اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل)**[2].

تعريفه فى الاصطلاح:

عند السلف له معنيان:

1. يطلق بمعنى التفسير والبيان وإيضاح المعانى المقصودة من الكلام، فيقال: تأويل الآية كذا، أى معناها.

2. ويطلق بمعنى المآل والمرجع والعاقبة فيقال هذه الآية مضى تأويلها، وهذه لم يأت تأوليها.

والفرق بينهما: أنه لا يلزم من معرفة التأويل بمعنى التفسير معرفة التأويل الذى هو بمعنى المصير والعاقبة، فقد يعرف معنى النص ولكن لا تعرف حقيقته كأسماء الله وصفاته فحقيقتها وكيفيتها كما هى غير معلومة لأحد بخلاف معانيها.

3. وعند الخلف من علماء الكلام والأصول والفقه هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح.

وهذا التأويل مرفوض عند السلف واعتبروه تحريفاً

---

1 () الأعراف: 53.

2 () أخرجه البخارى (143) فى الوضوء ومسلم (2477) فى فضائل الصحابة.

بـاطلاً فـي بـاب الصـفات الإلهيـة[1]، وقـد ظهـر هـذا المعنى للتأويل متأخراً عـن عصـر الرسـول وعصـر الصحابة، بل ظهر مع ظهور الفـرق ودخلـوا منـه إلـى تحريف النصـوص، وكـانت لـه نتائـج خطيـرة، إذ كلمـا توغلوا فى تأويل المعانى وتحريفها بعدوا عن المعنـى الحق الذى تهـدف إليـه النصـوص، وبالنسـبة لموقـف الخوارج فإن العلماء اختلفوا فى الحكم على الخوارج بأنهم نصيون أو مؤولون.

1. فذهب بعضهم إلى أن الخوارج نصيون يجمدون على المعنى الظاهر من النص دون بحـث عـن معنـاه الـذى يهـدف إليـه، وهـذا رأى أحمـد أميـن[2] وأبـى زهرة[3].

2. وذهب آخرون إلى أن الخوارج يؤولون النصوص تـأويلاً يوافـق أهـواءهم، وقـد غلطـوا حيـن ظنـوا أن تأويلهم هو ما تهدف إليه النصوص، وعلـى هـذا الـرأى ابن عباس وشيخ الإسلام ابن تيمية[4] وابن القيم[5].

3. ومن العلماء من ذهب إلى القول بأن الخـوارج ليسـوا علـى رأى واحـد فـى هـذه القضـية، بـل منهـم نصيون ومنهم مؤولون، كما ذهب إلـى هـذا الأشـعرى فى مقالاته[6].

---

1 () كتحريفات الجهمية.
2 () ضحى الإسلام 3/334.
3 () تاريخ المذاهب الإسلامية 1/66.
4 () النبوات ص 89.
5 () النونية ص 85.
6 () مقالات الأشعرى 1/183.

وهذا هـو الراجـح فيمـا يبـدو مـن آراء الخـوارج، ولا يقتصر الأمر على مـا ذكـره مـن اعتبـار بعـض الفـرق نصيين وبعضهم مـؤولين مجتهـدين، وإنمـا يـتردد أمـر الخوارج بين هذين الموقفين داخـل الفرقـة الواحـدة، والواقع أن لكل من المواقف الثلاثة مـا يـبرر حكمهـم علـى الخـوارج، كمـا يتضـح ذلـك جليـاً فـى مواقـف الخوارج المختلفة.

ويبدو لى أن التأويل الذى نفاه الأسـتاذ أحمـد أميـن والشيخ أبو زهرة رحمهما الله إنما هو التأويل الصحيح الذى يفهم صاحبه النص على ضوء مقاصد الشريعة.